محضر الجلسة رقم 094

التاريخ: الثلاثاء 27 رمضان 1444هـ (18 أبريل 2023م).
الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وأربع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة التاسعة عشرة صباحا.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله حمدا لا ينفذ ولا يتناهى.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال الجلسة، أدعو المجلس الموقرة لتلاوة الفاتحة وقوفا على الأقدام ترحما على الشخصيتين الوطنيتين: الأستاذ عبد الواحد الراضي، والأستاذ خالد الناصري، واللذان لبيا داعي ربهما في الأيام الأخيرة، راجيا من الله تعالى أن يتغمدهما برحمته، إنا لله وإنا إليه راجعون.

"بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لِلهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ(1) ٱلرَّحۡمَٰنِ الرحيم (2) مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ (3) إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ (4) ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ (5) صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ (6) غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ (7)" آمين.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

كما أحيط المجلس الموقر علما بأنه طبقا لأحكام المادة 10 من القانون رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، فإن النقل المباشر لهذه الجلسة مصحوب بالترجمة الفورية للتعبيرات اللسانية الأمازيغية التالية: تاريفيت، تاشلحيت، تمازيغت.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل مجلس المستشارين بعد اختتام دورة أكتوبر 2022 بمشاريع القوانين التالية:

- أولا، مشروع قانون رقم 40.22 يتعلق بتحديد عدد المتصرفين المستقلين وشروط ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية، وقد ورد من مجلس النواب بتاريخ 8 فبراير 2023؛
- مشروع قانون رقم 83.21 يتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات، وقد أودع بالأسبقية من لدن السيد رئيس الحكومة بتاريخ 8 فبراير 2023؛
- مشروع قانون رقم 39.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 01.57.187 الصادر في 24 من جمادى الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963) بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل، وقد أودع بالأسبقية من لدن رئيس الحكومة بتاريخ 9 مارس 2023.

وتوصلت الرئاسة بمراسلة من السيد رئيس الحكومة، يحيط من خلالها علما بانتخاب ثلاثة (3) أعضاء جدد في مجلس المستشارين على إثر الاقتراع الجزئي الذي أجري في 16 فبراير 2023 كما يلي:

- **السيدة زهرة محسين** عن الاتحاد المغربي للشغل؛
- **والسيد عبد الإله سيبة** عن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب برسم الهيئة الناخبة لممثلي المأجورين؛
- ثم **السيد محمد عزيز بوسلخن** عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، برسم الهيئة الناخبة لممثلي المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية بالدائرة الانتخابية لجهة سوس– ماسة، كلميم - واد نون، العيون - الساقية الحمراء، الداخلة - واد الذهب.

وأودع أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية لدى مكتب المجلس مقترح قانون يقضي بإحداث مجموعة القطب الاجتماعي.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة من 8 فبراير 2023 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 322 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 120 سؤالا؛
- الأجوبة الكتابية: 1144 جوابا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 18 أبريل 2023، تقدم بها منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حول موضوع "استمرار ارتفاع الأسعار ومدى نجاعة إجراءات دعم

القدرة الشرائية"، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي أجابت بتعذر التفاعل مع هذا الطلب.

وسنكون على موعد، مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 23.21 يتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات.

ونستهل جدول هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه لقطاع التجهيز والماء، وموضوعه "تسريع عملية ربط القرى الجبلية والنائية بالشبكة الطرقية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

.. نعم سيدي؟

تفضل، السي لحسن، في إطار التسيير؟

.. واش في إطار التسيير؟

تفضل أسيدي.

المستشار السيد لحسن نازهي (نقطة نظام):

السيد الرئيس، شكرا.

غير بالنسبة للمادة 294 من النظام الداخلي ديال مجلس المستشارين، كاينة الإمكانية ديال الأعضاء ديال المجلس أنهم يقدمو أسئلة آنية للحكومة، اللي تكون ظرفية وتكون عندها الراهنية ديالها ومفروض أن الحكومة تعطينا توضيحات وتعطينا أجوبة على الأسئلة، علاش هاذ نقطة نظام درتها وعلاش طرحت هاذ الفصل بالضبط؟ لأنه اليوم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخوض إضرابا عاما في الوظيفة العمومية، نظرا لعدم التزام.. مصحوبا بوقفات احتجاجية طبعا، نظرا لعدم التزام الحكومة بالاتفاق ديال 30 أبريل، هاذ الالتزامات اللي من خلالها:

أولا، تحسين الدخل، وزيادة في الأجور..

السيد رئيس الجلسة:

السي لحسن هذا ما عندو علاقة، وما عندو علاقة بالتنظيم، وبالتالي خارج المادة 167.. الله يجازيك بخير.

المستشار السيد لحسن نازهي:

.. لأن طرحنا سؤال آني كيهم مأسسة الحوار الاجتماعي، وجاية في الاتفاق ديال 30 أبريل مأسسة الحوار الاجتماعي كاينة عندنا الوزراء هنا لا وزير الصحة اللي غادي يكون، السيد وزير التجهيز ووزير الصناعة، طرحنا أسئلة آنية وعندنا الراهنية ديالها، وطبقا للمادة 294 كان مفروض أنه السادة الوزراء أن يتجاوبو ويتفاعلو إيجابيا مع الأسئلة، لأنه احنا تنعتبرو بأنه هاذ المسألة بحال إلى تيمنعو الأعضاء أنهم يمارسو الحقوق ديالهم الدستورية في المراقبة ديال الحكومة.

نتمناو أن الحكومة أنها تستدرك لأنه كاينة سابقة، لأن الأسئلة الآنية.. لأن حتى سؤال آني ما مطروح في هاذ الجلسة، وهاذ الشي غير مقبول من طرف الحكومة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن إلى اسمحتو ليا.

نعم سيدي؟ تفضل السيد الرئيس.

نقطة نظام؟ تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

.. كيفاش هاذ الجلسة أول مرة بدون أمين، واش الأمناء علاش منتخبين؟ راه منتخبين باش يكونو حاضرين في الجلسات، هاذي أول سابقة في تاريخ البرلمان تكون الجلسة بدون أمين.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس،

المادة 65 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، والذي صادقت عليه المحكمة الدستورية فأصبح امتدادا للدستور، تعطي الإمكانية لأي عضو من أعضاء المكتب أن يقوم مقام الأمين إذا عاقه عائق، صافي.

شكرا.

إذن إذا اسمحتو ليا، نستهل جدول أعمال هاذ الجلسة بالسؤال الأول والموجه لقطاع التجهيز والماء، وموضوعه "تسريع عملية ربط القرى الجبلية والمائية بالشبكة الطرقية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السي حلمي.

المستشار السيد محمد حلمي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات التي ستعتمدها الوزارة لتسريع عملية ربط المناطق القروية والجبلية النائية بالشبكة الطرقية ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد نزار بركة، وزيرالتجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

فبالنسبة لهاذ السؤال كما تعلمون بالنسبة لربط العالم القروي في المجال الطرقي، فهنالك العديد من البرامج الأساسية التي تم اعتمادها، أولا، هنالك البرنامج الذي تم العمل به في التسعينات واللي مكن من بناء 11.000 كيلومتر، ثم البرنامج الثاني في إطار المخطط الوطني للطرق القروية، اللي تدار إلى غاية 2015، اللي تدارت فيه 15.000 كيلومتر، اليوم مع المخطط ديال تقليص الفوارق المجالية، فطبقا للتوجيهات الملكية السامية فتم وضع 22.000 كيلومتر في هذا المجال.

واليوم، يمكن لنا نقول بأن إلى غاية آخر ديال سنة 2022 أنجزت منها 17.000 كيلومتر، هاذ الطرق القروية عندها واحد الأهمية قصوى، خصوصا أن، أولا، تتفك العزلة على المواطنات والمواطنين، وهنا يمكن لي نقل لكم بأن اليوم بفضل المجهودات المبذولة منذ التسعينات إلى اليوم وصلنا إلى 78% ديال المواطنات والمواطنين في العالم القروي اللي تم فك العزلة ديالهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق المحترم، تفضلو أستاذ.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إن المعطيات التي تفضلتم بتقديمها تترجم مدى الجهود المبذولة منذ إشرافكم على تدبير قطاع التجهيز والماء، وتعكس الرؤية الجديدة والديناميكية التي يشهدها القطاع الطرقي، من خلال مشاريع وبرامج طموحة تتوخى تحقيق الأثر والوقع الإيجابي على مستعملي الشبكة الطرقية بكل أصنافها.

كما نعلم جميعا أن المسالك الطرقية بالعالم القروي تعد تحديا حقيقيا أمام التنمية المحلية بكل تجلياتها، وهذا ما يدعونا إلى أن نتقاسم معكم جزءا من المعطيات فيما يخص التنمية وخصوصا بإقليم وزان، الذي يحسب ترابيا على جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، مع العلم أنها تبعد عنه بمئات الكيلومترات، فلو تم العمل على فتح طريق تربط بين وزان عبر أسجن والقصر الكبير، فسوف تتحول المسافة من 180 إلى 40 كيلومتر فقط.

وندعوكم، السيد الوزير، كما عهدنا فيكم، إلى العمل على تصنيف الطرق التي أنجزتها جهة طنجة- تطوان- الحسيمة خلال السنوات القليلة الماضية، لتستفيد بدورها من الصيانة الضرورية، وهي التي كلفت ميزانيات مهمة، وعلى تتبعكم لأشغال إنجاز الطريق الرابطة بين سوق الأربعاء وقرية بن عودة.

السيد الوزير المحترم،

نضع بين أيديكم ملتمس السادة البرلمانيين بإقليم تاونات وإقليم وزان في إنشاء قنطرة تربط بين الإقليمين، من أجل تسهيل حركة المرور والسلع والأشخاص، حيث ستسهم في الدفع بالتنمية المحلية بين الإقليمين، وكذلك تثنية الطريق الرابطة بين وزان وشفشاون والطريق الرابطة بين وزان وسوق الأربعاء.

لذا، لنا الثقة في إرادتكم النبيلة في التجاوب مع مطالب ومعطيات الساكنة القروية من أجل تفعيل وخلق برامج طرقية، تضمن الربط الترابي بين الجماعات والجهات وفك العزلة وتساهم في التنمية المحلية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، في إطار التعقيب.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار المحترم، على هاذ المعطيات وعلى كذلك النقط الواضحة.

أنا اللي بغيت نأكد لكم وهو:

أولا، احنا داخل الوزارة كنشتغلو على العديد من المشاريع التي تفضلتم بها، وتنقومو بالدراسة ديالها، باش نشوفو الكيفية ديال البرمجة ديالها.

نقطة ثانية وهو أنه في إطار المخطط الجهوي للتنمية بالنسبة لأقاليم الشمال، فهنالك العديد من البرامج التي تم إعدادها بتوافق مع الوزارة من أجل تطبيق هذه المخططات الطرقية، اللي هي تتعني بالطبع الإقليم ديال وزان، الإقليم ديال الشاون.

وفي هذا الإطار، نقطة ثالثة وهو أنه بالنسبة للصيانة، فاحنا تنعتبرو بأن هذا من بين النقط اللي هي مطروحة بقوة، ولذلك اخذينا واحد المبادرة، بل على أساس أنه اللجان الإقليمية اللي كيترأسوها السادة العمال، باش أنها تقوم بتصنيف في العديد من هذه الطرق القروية، حتى تتم الصيانة ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الثاني، موضوعه "الشساعة الاستثنائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، السي عبد اللطيف، تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن وضعية عمال الشساعة الاستثنائية بوزارة التجهيز والماء نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أولا، كما تعلمون بالنسبة لموظفي ديال الشساعة الاستثنائية، فالعدد ديالهم اليوم هو 1326، وفي الواقع باش نكونو واضحين فهاذ الإطار، بأنه هاذ الفئة ماكاينش واحد النص قانوني، اللي كيأطرهم أو نص تنظيمي كذلك محدد اللي كيأطرهم، ولذلك فهنالك تفاوت في الأجور ديالهم، وكذلك هنالك إشكالية ديال الوضعية ديالهم.

ولذلك، احنا كحكومة، فاحنا منكبين مع وزارة المالية، مع وزارة الوظيفة العمومية، وعلى أساس أننا نشتغلو على هاذ الفئة باش إن شاء الله نلقاو لها واحد الحل نهائي.

اللي يمكن لي نؤكد لكم بأن هاذ الملف أنا مهتم به شخصيا، ودرنا عدة لقاءات فهاذ الإطار، باش إن شاء الله نلقاو واحد الحل اللي غيخرج هاذ الفئة من هاذ الظروف ومن هاذ الضبابية اللي هي كتعيشها اليوم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق المحترم.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الوزير.

بداية، نحييكم على الاهتمام الذي تولونه لهذه الشريحة من العمال، والتي نجد أن أغلبيتها قد قضت بالوزارة أكثر من 20 سنة أو 25 سنة.

نحن نعلم جيدا أن مشكل الشساعة الاستثنائية هو ليس مشكل قطاع التجهيز فقط، مشكل متداخل فيه وزارة المالية وفيه وزارة الرقمنة والإصلاح الإداري كذلك، لكن، السيد الوزير، الذي لا نفهمه هو أنه توجد في بعض الجهات، مثلا جهة تؤدي أجور الشساعة الاستثنائية بأجر الشساعة الاستثنائية، أي ما يعادل 3300 و3400 درهم، وفي نفس الجهة كذلك نجد إقليما يؤدي الأجور بمقدار ديال 1900 درهم، على أنهم لا يعملون في إطار الشساعة الاستثنائية.

كانت هناك دورية للسيدة وزيرة المالية والسيد وزير الميزانية تحدد أجور العمال، لا نفهم لماذا لم تستفد هذه الشريحة من هذه الدورية، والتي تبدأ الأجور فيها من 3200 درهم.

قلتم أن عدد هاذ عمال الشساعة الاستثنائية بالوزارة يناهز 1324، فعلا راه هناك 1324 أسرة، السيد الوزير، في ظل هاذ الوضعية الحالية اللي كنجتازها البلاد رغم أن هذا إرث ورثتو الوزارة، فكنلتمسو منكم، السيد الوزير، بذل مجهود أكثر لتسوية هاذ الملف بصفة نهائية.

كذلك، على الصعيد القطاعي هناك بعض المديريات، السيد الوزير، لا تقتطع من أجور هؤلاء العمال واجب التقاعد، واجب الانخراط في (l'RCAR[1]) أي أنهم يتقاضون أجورهم وفي آخر المطاف لا حق لهم في التقاعد.

هناك كذلك نقطة أخرى، هي أنهم في آخر كل 3 أشهر يلتجؤون إلى خصم 3 أيام من أجرة هؤلاء العمال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب على الرد.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الرئيس المحترم والمستشار المحترم، على هاذ التفاعل.

أنا اللي يمكن لي نأكد لكم وهو أننا تنشتغلو باش أننا نلقاو واحد الحل نهائي والنقابات الأكثر تمثيلية كلها أكدت على هاذ الأمر، واحنا بالتالي ما يمكن لينا إلا نعملو جاهدين باش أننا نوصلو لواحد النتيجة نهائية اللي غتحل المشكل بكيفية هيكلية، وكاين إرادة ديال الحكومة ككل باش أننا نوصلو لهاذ النتيجة.

النقطة الثانية اللي بغيت نقول وهو أن بالنسبة للناس ديال الشساعة ديال صفرو، فهوما غيتخلصو هاذ الشهر، وقبل، إن شاء الله، العيد بالأجر ديالهم كامل، بالتالي هاذ المشكل، إن شاء الله، تجاوزناه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

"الإجراءات المتخذة من أجل حماية الموارد المائية لبلادنا" موضوع السؤال الثالث لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

الكلمة لأحد السادة باسطي السؤال.

السي محمد رضى، تفضل.

[1] **R**égime **C**ollectif d'**A**llocation de **R**etraite.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة لحماية المخزون المائي ببلادنا.؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالنسبة لهاذ النقطة بالذات، فكما تعلمون الخطاب الملكي السامي في افتتاح الدورة ديال أكتوبر كان واضحا، وركز على نقطة من بين الأمور الأساسية اللي خصنا نركزو عليها، وهو حماية الإمكانيات المائية في بلادنا، وفي هذا الإطار فالوزارة منكبة على هذا الأمر وتقوم بعدة أمور.

الأمر الأول وهو أولا أننا نعرفو ما هو حجم هاذ الإمكانيات المائية، وهو معلوم تيأتي من خلال الإمكانية ديال تعبئة المياه من خلال السدود، وما هو مرتبط كذلك بالإمكانية ديال تحلية المياه ومعالجة المياه العادمة، هذا في مجال التعبئة.

ثانيا، أننا خصنا نعرفو شنو هي الفرشة المائية وشنو اللي فيها، وبالتالي ففي هذا الإطار قمنا بالعمل على جرد كل الآبار اللي هي كاينة، وعندنا اليوم العدد ديال الآبار اللي تم الجرد ديالهم 372.000 بئر اللي هي محصاة، منها 12.800 اللي هي مغلقة وعندنا 23.667 اللي هي الواجب إغلاقها، زيادة على أنه 90% من هاذ الآبار فهي غير مرخصة، ودوزنا مقترح قانون اللي هو باش يمكن لينا نتجاوزو هاذ الإشكالية.

من جهة أخرى، فمع المحافظة تنشتغلو باش أن نديرو واحد الجرد باش نعرفو بالضبط شنو هو العمق ديال هاذ الآبار وما هو الاستعمال ديال هاذ الآبار، وتكون عندنا واحد الخريطة مائية حقيقة، باش نعرفو شنو هي الفرشة المائية وكيفاش يمكن أن الواحد نشتغلو عليها.

نقطة ثالثة وهو أننا في نفس العمل، نقوم كذلك بأمر مهم وهو تطعيم الفرشة المائية، وهذا تيدار من خلال بناء العتبات ومن خلال بناء السدود التلية مع الجهات اللي غتساعد على تقييم هاذ الفرشة المائية، وتنشتغلو كذلك على عقد الفرشة، راه احنا تنشتغلو على عقدة فرشة ديال برشيد، قمنا بالتوقيع مع وزارة الفلاحة على عقدة الفرشة بالنسبة للمنطقة ديال الرشيدية في بوذنيب ومسكي.

تنشتغلو كذلك على المنطقة ديال زاكورة باش أننا نديرو كذلك عقدة فرشة هناك، وتنتكلمو على عقدة الفرشة شنو هي؟ وهو أنه تنشوفو أشنو هوما الإمكانيات المائية وتنوزعو الحصص حسب القدرات، وهذا تيجعل أنه الزراعات اللي تدار تما فهي تتكون مقننة حسب القدرات المائية، أنه تيمكن نغيرو الزراعات لأن هذه الزراعات مثلا تستهلك الكثير من الماء، إلى آخره من الأمور اللي تدخل في إطار هذه العقدة، وتيكون كذلك واحد العدادات اللي تتجعل أننا نعرفو بأن تم احترام هذيك الحصة اللي كانت مبرمجة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم.

السي رضى، تفضل.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

كتعاني بلادنا وعلى غرار العديد من دول العالم من التداعيات الوخيمة للتغيرات المناخية، الأمر الذي نتج عنه نقص حاد في الموارد المائية، مما يهدد الأمن المائي الوطني.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى ضرورة بلورة مقاربة حكومية شاملة لمعالجة أزمة ندرة المياه من خلال معالجة مشاكل السدود التي تعاني من الوحل والتبخر الذي يضيع على المغرب حوالي 70 مليار متر مكعب سنويا من الموارد المائية، أيضا تمكين الفلاحين من استعمال المياه الجوفية ومياه السدود من أجل السقي، الاعتماد على المياه المعالجة من أجل سقي الأراضي الفلاحية، خصوصا وأن الأمن المائي والأمن الغذائي مرتبطان ببعض، ولابد من الإشارة إلى أن بعض الدول تعتمد على السقي بهذه المياه بحوالي 80% في القطاع الفلاحي.

السيد الوزير المحترم،

إننا ندعو إلى المزيد من الاستثمار في مشاريع تحلية مياه البحر، وهنا لابد أن ننوه بالمجهودات التي تبذلها الحكومة في هذا الباب، من خلال إحداث المحطات المتنقلة لتحلية المياه في مجموعة من الأقاليم، كما ننوه بإحداث محطة تحلية بأكادير التي مكن إحداثها من طرف وزارة الفلاحة والصيد البحري من الحفاظ على النشاط الفلاحي بجهة سوس- ماسة وتوفير مياه الشرب على الرغم من أن إحداث هذه المحطة لم يكن بغرض توفير مياه الشرب بمدينة أكادير، كما نقترح في هذا الباب وضع برنامج وطني خاص بالمدن الساحلية

من أجل تحلية مياه البحر واستغلالها من أجل الشرب والسقي على حد سواء.

إضافة إلى ذلك، لابد من:

- العمل على تسريع مشروع تحويل المياه بين الأحواض المائية؛
- إيقاف السقي للمساحات الخضراء بواسطة الماء الشروب واللجوء إلى استعمال المياه العادمة المعالجة؛
- حل مشكل ضياع المياه بحوالي 30% من شبكة توزيع المياه بالمدن.

السيد الوزير المحترم،

كما يعلم الجميع، وضعت بلادنا منذ أكثر من 15 سنة سياسة مائية حظيت بإجماع جميع الفاعلين من أجل حل إشكالية ندرة المياه، لكن تدبير القطاع الوصي على الماء بالحكومة السابقة فشل وأخفق في التدبير والتنزيل السليم لمعالم السياسة المائية، مما ضيع على بلادنا حوالي 10 سنوات من العمل في سبيل ضمان الأمن المائي، ولنا، السيد الوزير، الثقة الكاملة في هذه الحكومة من أجل تدارك هذا التأخر ووضع حد لسوء تدبير هذا القطاع الحيوي ببلادنا، سواء تعلق الأمر بمياه الشرب أو مياه الري.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

قبل المرور إلى السؤال الرابع، أود إبلاغ السادة الوزراء والسيدات والسادة المستشارين أن المعدات الصوتية جديدة، وبالتالي يمكن التحدث عن بعد دون التقرب من الميكروفون.

وشكرا.

إذن "وضعية نهر أم الربيع" موضوع السؤال الرابع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السي عبد الإله لفحل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

رمضان كريم للجميع.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات المتخذة من طرف وزارتكم للنهوض بوضعية نهر أم الربيع؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالنسبة لهذا السؤال، فكما تعلمون بالنسبة لمصب أم الربيع، فهنالك إشكالية حقيقية مرتبطة أساسا بالإشكالية ديال تناقص التساقطات المطرية والوقع ديالها على المنطقة، وكاين إشكالية كذلك ديال التلوث، زيادة على عوامل أخرى اللي أدت إلى أن هاذ المصب فهو يعرف إشكالية كبرى، وبالتالي من الضروري العمل على مواجهة هاته الإشكالية.

وفي هاذ الإطار، اللي يمكن لي نقوليكم وهو أن مصالح الوزارة فهي تقوم بعدة أمور، الأمر الأول وهو دارت واحد الدراسة حول الرواسب المائية للمصب واللي هاذ الدراسة مكنت من تحديد خارطة الطريق اللي غادي تمكنا باش نتجاوزو هاذ.. وفي هاذ الإطار يمكن لي نقول لكم كذالك أن قبل باش يمكن نبداو نطبقو هذاك التصور وهاذ خارطة الطريق، إن شاء الله، اتفقنا على أننا نجيو للمنطقة ونديرو واحد يوم دراسي باش يكون اتفاق ديال كل الفاعلين لا ديال المنتخبين ولا الفاعلين ديال المجتمع المدني، وكذلك ناس اللي عندهم قيمة علمية مرتفعة، باش أننا نلقاو الحل نهائي وتكون واحد المقاربة شمولية.

من هنا لتما فشهر مارس الماضي قمنا بكحت المصب وإن شاء الله قبل الصيف المقبل كذلك سنقوم بعملية مماثلة.

من جهة أخرى، كاينة قضية ديال التلوث، وهنا انتوما عارفين وكالة الحوض المائي لأم ربيع عندها شبكة تتكون من 29 محطة لمراقبة جودة المياه.

اليوم لي يمكن لنا نقولو بالنسبة لأم الربيع فالجودة فهي حسنة 72% رغم الانخفاض المسجل في صبيب المياه بسبب قلة الأمطار، ولكن رغم ذلك فاحنا تنشتغلو وانتوما عارفين انطلقت أشغال إنجاز محطة معالجة المياه العادمة لمدينة أزمور للحد من أثرها السلبي على جودة المياه بسافلة واد أم الربيع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السيد عبد الإله.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

السيد الوزير،

للمرة الثانية نطرح عليكم هاذ السؤال، للأسف نسمع نفس الجواب، ويبقى هاذ المورد المائي يعيش في وضعية كارثية، بالرغم من كونه يحظى بمكانة هامة لدى ساكنة كل المدن والقرى التي يخترقها نهر أم الربيع، خصوصا منطقة دكالة لارتباطه الوثيق بذاكرتها، بغض النظر على دوره في القطاع الاقتصادي وأساسا في القطاع الفلاحي.

إن هاذ النهر يعتبر شريان حياة ومورد مائي وموقع طبيعي يحفظ التوازنات الأيكولوجية المهمة وجب الانخراط فيها بشكل جماعي للمحافظة

على مخزونه المائي.

مع الأسف، في السنوات الأخيرة اختلت توازناته الإيكولوجية جراء عوامل تتقاطع فيما بينها بين ماهو بشري وطبيعي، حيث تغيرت معالم النهر في ظل استمرار تزايد مقذوفات المياه العادمة التي تخترق جوفه دون معالجة وتلوث الفضاءات الطبيعية المحادية لها، مما أصبحت معه مجموعة من النقط تعرف انتشارا واسعا للجراثيم والمواد الخطيرة وانتشار الحشرات كالبعوض، الذي بات يؤرق الساكنة المجاورة للنهر وعلى رأسها ساكنة جماعة سيدي علي ابن حمدوش ومدينة أزمور.

السيد الوزير،

إن التدخل العاجل للنهوض بوضعية نهر أم الربيع أضحى ضروريا ويفرض نفسه في الوقت الراهن الذي يحتم علينا جميعا الحفاظ على ثروتنا المائية وحسن استغلالها بشكل جماعي ومشترك، كل من جهته ومن موقعه، فراهنية إصلاح وضعية هذا النهر تفرضها عوامل واقعية وموضوعية، بحيث أن قطع مياه السقي من طرف مسؤولي الحوض المائي على فلاحي منطقة دكالة أثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي، وهو ما ظهر أثره خلال هاته الشهور القليلة الماضية وما عرفته من ارتفاع في أسعار الخضر ومختلف البواكير التي كانت تنتجها منطقة دكالة.

لذلك، فإنكم مطالبون بالإسراع في الحفاظ على هاذ المورد المائي بمعية كافة المتدخلين، ولقد تجاوزنا مرحلة التشخيص ويجب أن ندخل في مرحلة الأجرأة، ومن هذا المنبر أطلب من السيد رئيس مجلس المستشارين تنظيم مهمة استطلاعية للوقوف على الوضعية الكارثية التي يعيشها هذا النهر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، التعقيب في إطار ما تبقى من الوقت.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أولا، راه احنا ما بقيناش دينا تنتفرجو في هاذ.. راه خدمنا وطلقنا العملية ديال المعالجة في أزمور.

ثانيا، بالنسبة للقضية اللي تكلمت عليها ديال الماء ديال السقي كان ضروري نعطيو الماء للشرب المواطنين في المنطقة وانتوما عارفين كذلك، وخير دليل على أننا اشتغلنا هو أننا درنا تحلية المياه ديال بالنسبة للجديدة، وبالتالي غادي تعطي الما ديال الماء الصالح للشرب باش يبقى الماء للسقي، وإن شاء الله في الأسابيع المقبلة غتعطى الانطلاقة بالعمل به.

إذن احنا درنا المحطة مع المكتب الشريف للفوسفاط، ووصلنا الماء للمواطنات والمواطنين، وهذا هو الدور ديال هاذ الحكومة، وهو العمل على أن نصل إلى المبتغى، وفي نفس الوقت بحال اللي تفضلتي، هاذ الأمر تيطلب أن يكون هنالك مقاربة شمولية وكل المتدخلين أنه يكونو فيه، احنا تنشتغلو مع الوزارات المعنية، مع المنتخبين، وإن شاء الله غنلقاو الحل بنسبة لهاذ المصب وغادي يكون إن شاء الله في أقرب وقت.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الخامس، موضوعه "وضعية الطرق السيارة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

السي عبد الكريم، تفضل.

المستشار السيد عيد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

ما هي الاستراتيجية الوزارة لتوسيع شبكة الطرق السيارة وصيانة الطرق الحالية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

فبالنسبة للقضية ديال الطرق انتوما عارفين بأن عندنا 1800 كيلومتر ديال الطرق السيارة، وهي أطول شبكة في إفريقيا.

واليوم نشتغل على، أولا، العديد من المشاريع: هنالك تثليث الطريق السيار الدار البيضاء- برشيد، والطريق السيار المداري للدارالبيضاء، اللي هو مشروع استراتيجي اللي عندو واحد الوقع إيجابي على حركة التنقل بين شمال وجنوب المملكة، وعندنا كذلك إنجاز طريق سيار جديد ما بين تيط مليل وبرشيد على طول 30 كيلومتر، بميزانية ديال مليار و100 مليون ديال الدرهم والهدف هو مواكبة التنمية المطردة من الجهة ديال الدارالبيضاء- سطات؛

هنالك كذلك الإشراف المنتدب للمفوض من طرف وزارة التجهيز والماء لمشروع بناء الطريق السيار كرسيف- الناظور على طول 104 كيلومتر، ميزانية ديال 5 مليار ونصف ديال الدرهم، وهاذ الطريق عندو أهمية قصوى لأن إن شاء الله غنفتحو الميناء جديد ديال الناظور غرب المتوسط، واللي

غيكون عندو واحد الوقع اقتصادي مهم جدا على منطقة الشرق، وكذلك على المنطقة ديال فاس- مكناس؛

وهنالك كذلك مشروع إنجاز الطريق السيار القاري الرباط - الدارالبيضاء على طول 59 كيلومتر اللي غيكلف واحد 5 مليار كذلك ديال الدرهم، زيادة على أننا نشتغل على دراسة تنكملو الدراسة، إن شاء الله، هاذ السنة ديال الطريق السيار ما بين مراكش وفاس عبر بني ملال وخنيفرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب المجموعة المحترمة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

كما تعلمون أن حوادث السير تؤثر بشكل سلبي على صورة وسمعة البلد، كما أن لها علاقة وطيدة بالتنمية المستدامة، ومن خلال الاطلاع على أحد العروض التي قدمتها الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية بالبرلمان، يتبين أن الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية بالمغرب مكنت من إنقاذ 2800 حياة ما بين 2015 و2021، بتراجع قدر بناقص 25%، ومن المتوقع أن تنقذ حتى 2026 حوالي 1900 حياة أي بتقليص نسبة الوفيات جراء حوادث السير بناقص 50%.

لكن، رغم كل هذا تبقى الأرقام التي تحصدها الطرقات جد مخيفة حيث أن حسب المعطيات المتوفرة لدينا أن حوادث السير تخلف سنويا ما يناهز 3500 وفاة، وأكثر من 10.000 مصاب بجروح بليغة، ولها تكلفة اقتصادية اجتماعية ومالية باهظة تقدر بـ1.7% من الناتج الداخلي الخام، أي ما يعادل 19.5 مليار درهم سنويا، حيث أن أخطر هذه الحوادث يكون على مستوى الطرق السيارة وأن أسبابها مرتبطة أساسا بانعدام الأسوار والحواجز الواقية.

السيد الوزير،

صحيح أن المنشآت بالطرق السيارات تتعرض في الكثير من الحالات للتخريب من طرف بعض الأشخاص، بغية مزاولة الرعي غير المنظم وأنشطة أخرى، غير أن الكثير من المقاطع الطرقية التي بها كثافة سكانية لا تتوفر أصلا على حواجز، والأمثلة كثيرة، ولذا وجب التفكير، السيد الوزير، في توسيع رقعة هذه الأسوار والحواجز لتشمل النقط الحساسة، حماية لمستعملي الطريق وحفاظا على سلامتهم.

هذا، بالإضافة إلى مشكل الأسوار، هناك إشكالية العمر الافتراضي للقارعة والتي تحتاج لصيانة شبه دائمة، فمثلا الطريق السيار من الرباط في اتجاه فاس لا تنقطع بها الأشغال، مما يؤثر على حركة السير بهذا المقطع، كما هو الشأن كذلك بين الدار البيضاء ومراكش، وهو يمس بحق مستعمليها الذين يؤدون واجبات العبور مقابل الاستفادة من طريق سيار مثالي وانسيابي دون تأخير أو توقف.

هذا، دون أن ننسى الأخذ بعين الاعتبار التوقفات داخل مسار طريق السيار للأداء، الشيء الذي يستلزم إعادة النظر في مواقع بعض نقط الأداء والعمل على تحويلها إلى خارج مسار الطريق السيار عبر المخارج وعند نقط تحويل المسارات، للحفاظ على انسيابية المرور وتسهيل استعمال الطرق السيارة وتحسين جودة خدماتها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

رد السيد الوزير على تعقيب المجموعة المحترمة.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

فبالنسبة للنقطتين الأساسيتين اللي جا في التدخل ديال السيد المستشار، بغيت نذكر بأن بالنسبة لقضية الصيانة، فالشركة الوطنية للطرق السيارة دارت واحد البرنامج هام في هذا الإطار، لأن، بحال اللي تفضلت، العمر الافتراضي هو ديال 10 سنين إلى 15 سنة بالنسبة للطرق، وفي هاذ الإطار فعندنا واحد البرنامج ديال 500 مليون درهم سنويا اللي تيمشي في هذا المجال.

ممكن نقول لكم بأن من هنا إلى 2023 راه مليار و100 مليون ديال الدرهم، ما يساوي 226 كيلومتر اللي تتم اليوم الصيانة ديالها في هاذ المجال.

من جهة أخرى، فهنالك كذلك ممرات جديدة اللي تدار بالنسبة للراجلين وافتتاح باحات استراحة جديدة، والتجهيز، بحال اللي تفضلت، بالعديد من الأمور الأساسية بالنسبة لمحاور الطرق السيارة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أمر الآن إلى السؤال السادس موضوعه "منح رخص حفر الآبار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

تفضل السي عبد السلام.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالنا في الفريق الاشتراكي هو حول الإجراءات والتدابير الجديدة التي تعتزم الحكومة اتخاذها فيما يخص حفر الآبار في هاذ الظروف الصعبة نوعا ما.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، الرد.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالنسبة لهاذ النقطة بالذات، فأريد فقط التذكير بأن الوزارة فهي تشتغل على وضع مقاربة جديدة في هذا المجال، باش يمكن لنا نسهلو الأمر بالنسبة للمواطنات والمواطنين، وفي نفس الوقت كذلك باش تكون شفافية أكثر في هاذ العملية.

ولذلك، فـ:

- أحدثنا واحد نظام الشباك الوحيد، اللي هو موضوع رهن إشارة المواطنات والمواطنين لتتبع ودراسة الملفات المتعلقة باستعمال الملك العمومي المائي والحصول على التراخيص اللازمة في آجال معقولة لا تتعدى شهرين في أكثر تقدير؛

- إطلاق كذلك واحد المنصة إلكترونية اللي هي حديثة النظم، تمكن المرتفقين من الحصول على المطبوعات للإطلاع على الشروط الكفيلة لنظام الترخيص المعمول به؛

- درنا كذلك واحد التطبيق اللي بديناه في منطقة الحوض المائي ديال أبي رقراق، باش الواحد يأخذ مباشرة هاذيك الرخصة ديالو، وهذا من بين الأمور الجديدة اللي غنوسعو، غنعممو إن شاء الله من هنا إلى آخر السنة على الصعيد الوطني.؛

- أكثر من ذلك، وهو أننا كذلك غنشتغلو على أساس أنه - هذا من بين الاختصاصات الجديدة اللي غنعطيو للمديريات الإقليمية - وهو أنهم المواطن غيمكن في عوض ما يمشي مثلا إلى بنسليمان باش يأخذ الرخصة إلى كان في الجهة ديال الرباط - سلا والحوض المائي ديال أبي رقراق، فهو في أي مدينة اللي كاين فيها، المديرية الإقليمية غيمكن يتسلم الرخصة ديالو، وهذا كله باش نسهلو على المواطنات والمواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب للفريق المحترم.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

أولا، السيد الوزير، واحنا كنتكلمو على رخص حفر الآبار والمشاكل المتعلقة بالماء، نهنئكم أولا على المشروع الجديد ديال تحويل المياه من سد الوحدة لحوض أبي رقراق، وهذا مشروع كبير وكبير جدا ومهم، وطالما نادينا به منذ سنوات، وهذا يعتبر من الطرق السيارة الخاصة بالماء كما يقال، (les autoroutes de l'eau) مشروع مهم، ودائما كنا ننتقد بعض السياسات فيما يخص الماء، ولكن اليوم حان الوقت باش نعترفو وكذلك نهنئو باش نشجعوكم تمشيو في نفس الاتجاه ديال الاستثمارات فيما يخص الماء وتحويل المياه، الفائض اللي عندنا في الشمال إلى مناطق الوسط والجنوب، لما لذلك من أثر على التنمية الاقتصادية والفلاحية والاجتماعية والاستقرار، خصوصا في مجال العالم القروي، رغم أن الاستثمارات في هذا المجال تنعرفو أنها مكلفة ومكلفة جدا، ولكن أساسية ولا محيد عنها، فهذا كان كتوطئة للتعقيب ديالنا.

فيما يخص الرخص، بالفعل هناك تدابير جديدة، لكن تنبغي نأكد، السيد الوزير، في الأخير اللي جيتو به في الجواب ديالكم فيما يخص تسليم الرخص في المديريات الإقليمية، هذا مهم ومهم جدا لأن هذه هي النقطة الأساسية اللي تيبحثو عنها الناس اللي تيبغيو يحفروا آبار وتيبغيو أن الرخص يكونو قريبة منهم وما تكونش.. لأن تتعرفو أن حفر بئر أو الرخصة هي ماشي سهلة، لأن فيها تدخلات متعددة ديال أطراف، وخصوصا في الأحواض المائية، لأن هي اللي مخول بهذا الترخيص في هذا الشأن، ولكن كاين هناك الوسطاء اللي هوما المديريات والجهات الأخرى.

فإذا استثمرنا ومشيتو في هذا المجال ديال تقريب التراخيص للمواطنين في المديريات الإقليمية غادي يكون واحد الأمر مهم ومجدي بالنسبة للناس اللي تيبحثو على حفر الآبار، وخصوصا في هذه الظروف اللي تنعرفوها أنها صعبة وكاينة سنوات ديال الجفاف وتنبغيو أنكم تمشيو في هذا الاتجاه ديال الاستثمارات في مجال المياه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، ما كاين تعقيب؟

شكرا.

إذن السؤال السابع تم تأجيله بطلب من الفريق المعني.

نمر إلى السؤال الثامن موضوعه "ترشيد الموارد المائية الفلاحية ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي عابد تفضلو.

المستشار السيد عابد بادل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن ترشيد الموارد المائية الفلاحية ببلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

فبالنسبة لهذه النقطة ديال الموارد المائية الفلاحية ببلادنا وبالكيفية ديال الترشيد ديالها، أنا يمكن لي نوضعكم في الصورة من خلال 3 ديال الأمور أساسية اللي قمنا بها:

الأمر الأول وهو أولا تيخص نعرفو ما هي الموارد، وبالتالي أنا تنقول لكم درنا واحد المسح ديال هذه الموارد المائية وتنديرو دراسة باش نعرفو الفحوى ديالها والإمكانيات المائية اللي هي كاينة، وانتوما عارفين بأن مع هذا الجفاف اللي عشنا في هذه السنوات الماضية واللي حتى هذه السنة كنعتبرو بأن نسبيا راه الجفاف ولازال حاضرا، وهذا بالطبع عندو واحد الوقع على الفرشة المائية، فاللي يمكن لي نأكد لكم وهو أننا اشتغلنا على 3 الأمور:

- الأمر الأول وهو مخططات التنمية المندمجة للموارد المائية بالنسبة لكل الأحواض المائية، ويمكن لي نقول لكم بأن نسبة كبيرة منهم تمت المصادقة عليها، بالتالي عارفين دبا من هنا لـ 2050 أشنو هي الحاجيات ديال الفلاحة، أشنو هي الحاجيات ديال الماء الصالح للشرب، أشنو هي الحاجيات ديال الصناعة إلى آخره، أشنو هي الوضعية اللي احنا فيها اليوم، وأشنو هوما الأساليب وأشنو هوما الأمور اللي تيخصنا نقومو بها إن شاء الله في المستقبل؛

- ثانيا كذلك كاين واحد المجهود كبير تدير فيه وزارة الفلاحة من أجل العمل على التشجيع على التنقيط واليوم وصلنا لواحد 700.000 هكتار اللي تحولت إلى التنقيط، وغادي نوصلو إن شاء الله إلى مليون هكتار من هنا لسنة 2030؛

- ثالثا كذلك كاين واحد المراجعة ديال الزراعات اللي تدار حسب المناطق انطلاقا من القدرات المائية اللي هي كاينة في الفرشة المائية، باش ما يكونش واحد الوقع بحال اللي عشنا في بعض الأقاليم، أنه في آخر المطاف تدخل للماء الملوحة وبالتالي هاذيك الأرض ما تيمكنش للواحد يستعملها في المستقبل؛

- وأخيرا، فكاين بالطبع البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027 اللي اعطيناه واحد الدينامية جديدة، طبقا للتوجيهات الملكية واللي غيكون عندو واحد الوقع جد إيجابي بالنسبة للمواطنات والمواطنين خصوصا بالنسبة للفلاحة والمناطق القروية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب للفريق المحترم.

تفضلو السيد المستشار.

المستشار السيد عادل بادل:

السيد الوزير المحترم،

أمام تراجع حقينة المنشآت المائية الكبرى بالمملكة، وكذا استمرار وضعية الجفاف، التي تسببت في تأخر الأمطار الشتوية خلال الموسم الحالي، الذي أثر بالسلب على المخزون المائي الاستراتيجي وعلى وضعية الفلاحة ببلادنا، وهو ما يستدعي مضاعفة المجهود لمزيد من الترشيد، لكن ليس على حساب قطاع الفلاحة وحده، حيث سجلنا بالمناسبة إقدام العديد من الأحواض المائية باتخاذ قرارات بقطع إمداد مياه السقي بشكل مفاجئ وبدون سابق إنذار، مما تسبب في تداعيات وخيمة على المحاصيل الفلاحية بمختلف أنواعها وأصنافها.

إننا نتفهم الوضع الحرج الذي تعرفه بلادنا جراء قلة التساقطات في السنوات الأخيرة، إلا أن هذا لا يفسر بأي حال من الأحوال اللجوء لهذا النوع من القرارات وبهذا الشكل، وهو ما يجعل أننا نتساءل معكم حول منظومة تدبير الأزمات التي يجب أن تكون في صلب الرؤى الاستراتيجية لهذه الأحواض، خاصة وأن ناقوس الخطر الداهم بندرة المياه كان قد نبه له جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره منذ ما يزيد عن عقد من الزمن، وكانت الاستراتيجية الوطنية للماء 2009-2020 أكبر دليل على الرؤية المتبصرة لجلالته، والتي لم تستطع للأسف الحكومات المتعاقبة السابقة ترجمة محاورها على أرض الواقع، وهي التي كانت ستعفينا من هذا الوضع المتأزم الذي وصلنا إليه اليوم.

بالمقابل، نجد هذه الأطراف المسؤولة على ما وصلنا إليه توجده بوصلة انتقاداتها نحو "المخطط الأخضر" الذي يعتبر إحدى المخططات الناجحة لبلادنا على جميع المستويات، سواء من حيث فرص الشغل التي وفرها وكذا الرفع من إنتاجية العديد من الأصناف الفلاحية لضمان الأمن الغذائي لبلادنا.

وعليه، نجدد لكم، السيد الوزير، مطلبنا الآني والملح بغية إعادة النظر في هذه الإجراءات بشكل مستعجل وفوري، لأن تداعيات وقف الإمداد وكلفتها جد ثقيلة على جميع المستويات، وهو ما عشناه هذه السنة من غلاء أسعار المنتوجات الفلاحية وتفاديه السنة المقبلة وجعل الفلاح مرتاحا، وفق رؤية مستقبلية واضحة لكي يوفر المنتجات الضرورية للمجتمع بالشكل الكافي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أولا، بغيت نأكد للسيد المستشار بأن هاذ العمل اللي تنقومو به تمشيو

في إطار القرارات اللي اخذاتها الحكومة، وهو أننا نعطيو الأولوية للماء الصالح للشرب، لأن ما يمكنش تكون عندنا أزمة العطش في البلاد، وثانيا أننا نعطيو الماء للسقي، واللي بغيت نقول وهو أن هاذ التدابير اللي اخديناها تناخذوها في إطار مشترك مع وزارة الفلاحة، لأنه ضروري أننا نعطيو الإمدادات المائية الضرورية بالنسبة للفلاحة، ولكن في نفس الوقت كذلك ضروري كذلك أننا نضمنو الماء الصالح للشرب بالنسبة للمواطنات والمواطنين.

أنا عارف بأن هاذ التوازن ماشي ساهل، ولكن ضروري أننا نلقاو ليه حلول، واللي يمكن لي نأكد ليكم بأن في الأيام المقبلة راه إن شاء الله كاين بالنسبة للأحواض المائية الممكنة غنعطيو الماء للفلاحة باش يمكن لنا ننقذو المحصول ديال هاذ السنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال التاسع موضوعه "غياب المرافق الصحية بباحات الاستراحة بالطرق السيارة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

السي عبد الإله.

المستشار السيد عبد الإله حيضر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارون،

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي ستتخذها الحكومة من أجل توفير المرافق الصحية في إطار تجويد الخدمات بباحات الاستراحة على متن شبكات الطرق السيارة الوطنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

رد السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للقضية ديال المرافق الصحية بباحات استراحة الطرق السيارة، أنا بغيت نأكد بأن طبعا راحة ومستعملي الطريق السيار كتدخل ضمن أولويات الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، وهذا كيجعل أنه هنالك العديد من الباحات ديال الاستراحة، ومن الشروط كذلك أنها كنضمنو في إطار يكون في إطار دفتر التحملات باش تكون مواصفات دقيقة من مرافق صحية، مطاعم، صيانة العربات، محطات الوقود وقاعات للصلاة.

وفهاذ الإطار، هناك العديد من.. في إطار التدبير اللي كيتدار.. بكيفية كيوقع التفويت والاستغلال وتدبير هذه الباحات إلى شركات الوقود وفق دفتر التحملات من أجل تطبيق ذلك، وكنكون بالطبع المراقبة والمعاينة من طرف الشركة، واحنا بالطبع الدور ديالنا أننا ندفعو في إطار أن يكون هنالك صرامة في تطبيق هذه الدفاتر التحملات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق المحترم.

تفضلو السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله حيضر:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ الجواب.

محطات الاستراحة أو باحات الاستراحة مرافق ضرورية ومهمة، لكن الملاحظ أن بعضها لا يتوفر على بعض المرافق الضرورية، بالرغم من وجودها بدفتر التحملات، هي مرافق أساسية لمرتادي الطرق سواء السيارة أو العادية، وعدم وجودها يخلق مشاكل للمسافرين والعاملين بالنقل الطرقي.

اليوم، من الواجب أن ننبه إلى ضرورة تجويد الخدمات بهذه المحطات، وكذلك تجويد المرافق الصحية والترفيهية والزيادة في أعدادها، ليس فقط بالطرق السيارة والمدارات الحضرية، ولكن كذلك في الطرق العادية والمناطق النائية، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بدفتر التحملات.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

رد السيد الوزير على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

فهاذ الإطار فاللي يمكن اللي نأكد لكم بأن احنا غندفعو أن الشركة أنها تقوم بالواجب ديالها فهاذ الإطار من أجل المراقبة وضمان احترام دفتر التحملات، لأن هاذي كتدخل في إطار الخدمات الأساسية اللي كتعطى للمواطنات والمواطنين، واحنا كحكومة ما يمكن لنا إلا نعملو جاهدين باش تكون جودة عالية ديال هاذ الخدمات المقدمة للمواطنات والمواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر الآن إلى السؤال العاشر موضوعه "تأخر البرنامج الوطني للطرق القروية وضعف وثيرته".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

رغم الجهود المبذولة لفك العزلة عن المناطق القروية والجبلية، فالخصاص لا زال قائما.

وعليه، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير الحكومية المتخذة لتعزيز البنية الطرقية القروية والجبلية على ضوء رؤية تنموية استراتيجية لهذه المناطق المهمشة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

أنا بغيت فالواقع بالنسبة لهاذ النقطة بالذات نأكد بأنه هنالك إرادة قوية ديال صاحب الجلالة، باش أنه يكون فك العزلة على العالم القروي، وعلى أساسه تدار الصندوق ديال التنمية القروية، وعلى أساسه كذلك تدارت العديد من البرامج المهمة، لا فالتسعينات ولا فـ 2015، ومن بعد تدار البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية اللي مبرمج فيها 22.000 كيلومتر ديال الطرق القروية اللي تنجزات فيها واحد 17.500 كيلومتر.

النقطة اللي أساسية اللي ضروري نأكد عليها، وهو أنه زيادة على الصعوبات اللي كانت في الإنجاز، انتوما عارفين مع الارتفاع اللي وقع ديال مواد البناء إلى آخره، فكانت العديد من المقاولات اللي كانت اخذات صفقات بثمن اللي هو كان أقل، جعل أنه البعض منها تعذر عليه أنه يقوم بهذه المشاريع.

الحكومة اخذات مع رئيس الحكومة، دار واحد المنشور اللي مكنهم باش أنهم تعطى لهم بعض التسهيلات باش يمكن لنا نضمنو واعطينا 6 شهور إضافية باش يمكن لهم يكملو العمل ديالهم، وهذا ساعد باش أننا انقذنا العديد من المشاريع وانقذنا العديد من المقاولات في المنطقة، ولكن رغم ذلك فكانت بعض الصعوبات في الإنجاز ديال العديد من الطرق القروية اللي كانت مبرمجة.

اللي بغيت نضيف كذلك وهو أن زيادة على هاذ الإشكالية، هنالك إشكالية أخرى وهاذي إشكالية حقيقية اللي هي مطروحة وهي إشكالية الصيانة، وأنتم تعلمون بأن تدارت اليوم يمكن نقولو واحد أكثر من 40.000 كيلومتر في العالم القروي، ولكن هاذ الطرق القروية كلها فهي حتى واحد ما تيدير لنا الصيانة.

ولذلك، قررنا احنا كوزارة بالنسبة للبرامج الوطنية ديال الطرق القروية اللي قامت بها الوزارة أنها تنطلق ودرناها في هاذ الميزانية ديال سنة 2023، باش أننا نديرو ال0صيانة ديال البعض من هاذ المقاطع الطرقية، ومن جهة أخرى دفعنا في الاتجاه ديال أنه يتم تصنيف الطرق مع وزارة الداخلية مع السادة العمال ومع اللجن اللي تيترأسوها على أساس باش يكون هذاك التصنيف باش ندخلوها في هاذ المجال، زيادة على طلبنا كذلك من السيد وزير الفلاحة أنه يتم إدماج واحد الحصة تخصص خاصة لصيانة الطرق القروية، لأن المشكل ماشي هو الواحد يدير الطريق، اللي أساسي وهو يبقى الواحد يستعمل هذاك الطريق، وانتوما عارفين بأن في وقت وجيز بعد 4، 5 سنوات هاذوك الطرق فهي تتعرف واحد التدهور كبير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب للفريق المحترم.

السيد الرئيس تفضلوا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، تنشكروكم، السيد الوزير، على التفاعل الإيجابي مع برلمانيي إقليم آسفي خلال زيارتهم لوزارتكم لحل بعض الإشكاليات أو مشاكل الطرق بالإقليم، ومن هاذ المنبر تنشكركم، السيد الوزير، على التفاعل ديالكم الإيجابي.

أما فيما يخص التعقيب، فتفاعلا مع توضيحاتكم المهمة، نود في الفريق الحركي أن نسجل الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، لا خلاف، السيد الوزير المحترم، أن الدولة قامت على مدى العقود الثلاث السابقة بمجهودات معتبرة في مجال فك العزلة عن المناطق القروية، من خلال تسطير البرنامج الوطني للطرق القروية في نسخته الأولى والثانية عبر برنامج للتأهيل الترابي، ثم من خلال برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية التي تشكل الطرق القروية إحدى عناصره الخمس، ومع ذلك فالمنجزات ظلت دون مستوى الطموحات لعدة اعتبارات، منها صعوبة وفاء العديد من الجماعات بالالتزامات، نظرا لمحدودية ميزانياتها، وكذا لعدم إنجاز كل الدراسات التقنية قبل برمجة المشاريع الطرقية، بالإضافة إلى تعثر المقاولات، وجا في الجواب ديالكم في إنجاز أو استكمال المشاريع؛

ثانيا، وبخصوص برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، فنحن في السنة الأخيرة لهذا البرنامج والذي سطر بناء وتهيئة 22.000 كيلومتر اللي

جا في الكلام ديالكم، السيد الوزير، واللي تنجزت منها إلا 9000 كيلومتر و8000 كيلومتر هي 17.000، لأن 8000 يالاه تنجز 4000 كيلومتر هي اللي تم التهيئة ديالها و4000 لازالت تتسنى السيد الوزير.

وفي هذا الإطار يطرح السؤال حول هذا التأخير في الإنجاز وعن التدابير المتخذة لتدارك هذا العجز والحلول المستقبلية لهذا البرنامج في نسخته الجديدة.

وعلاقة بما سبق، نطرح كذلك إشكاليات صيانة هذه الطرق غير المصنفة وعن الجهة المسؤولة عن ذلك، خاصة أن العديد من الطرق المنجزة أضحت هشة، خاصة في المناطق الجبلية، وفي هذا السياق نقترح، السيد الوزير المحترم، التفكير في صندوق خاص بالصيانة؛

ثالثا، ولأن الطرق هي شرايين التنمية في المناطق القروية والجبلية، وبعد فشل المقاربة الحكومية التي تختزل هذه التنمية في التنمية الفلاحية، فإن المطلوب اليوم، السيد الوزير المحترم، هو بلورة مخطط شمولي للتنمية القروية والجبلية بمداخل حقوقية واقتصادية واجتماعية، قائمة على رؤية استراتيجية تزاوج بين تنمية الإنسان والمجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والماء:

السيد الرئيس،

أشكركم على الاقتراحات اللي جيتو بها وكذلك التقييم اللي جيتو به.

أنا فقط بغيت نأكد أنه بالنسبة للوزارة وبالنسبة للحكومة ككل احنا تنشتغلو على واحد التصور جديد بالنسبة لتقليص الفوارق المجالية، باش يكون هذا البعد المندمج ويكون هذه الأبعاد اللي تفضلتو بها إن شاء الله غادي تكون داخلة فيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الأخير في هذا المحور، محور التجهيز والماء، موضوع السؤال "برنامج عصرنة الشبكة الطرقية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السي حسن.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول التدابير المعتمدة لعصرنة الشبكة الطرقية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد المستشار.

فبالنسبة للقضية ديال العصرنة ديال الشبكة الطرقية، انتوما عارفين بأن عندنا واحد 57.300 كيلومتر ديال الشبكة الطرقية، منها 1750 كيلومتر ديال الطرق السريعة و1800 كيلومتر من الطرق السيارة، وفي نفس الوقت كذلك في هذا الإطار فاحنا قررنا أن داخل الميزانية ديال الوزارة أن 46% ديال الوزارة تمشي للصيانة ديال الطرق، وهذا شيء مهم لأن نعتبر بأن الصيانة وعصرنة الطرق وتهيئة الشبكة من بين الأمور الأساسية اللي تيخصنا نشتغلو عليها، خصوصا أنه النسبة ديال 63% من هذه الطرق هي اللي في حالة حسنة، وبالتالي راه تيخصنا نحسنو يمكن نقولو واحد 37% ديال هذه الطرق إن شاء الله، وهذا ما نقوم به ودرنا واحد البرمجة في هذا المجال اللي فيها:

- أولا، عصرنة الطرق الوطنية من أجل ضمان تكاملها مع الطرق السيارة والسريعة؛

- صيانة الطرق الإقليمية والجهوية التي تعرف كثافة في حركة السير، أكثر من 2000 عربة في اليوم، من خلال تحسين مستوى الخدمة فيها؛

- صيانة المنشآت الفنية المهددة بالانهيار وتوسيع المنشآت الضيقة وترميمها، وهنا اعطينا الأولوية لهذه المنشآت هذه، عندنا أكثر من 860 منشأة إن شاء الله اللي خدامين عليها؛

- وتأهيل الطرق الجهوية والإقليمية ذات حركة سير ضعيفة اللي غادي تجي في مرحلة أخيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب للفريق المحترم.

تفضلوا السي حسن.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، الوزير المحترم، على جوابكم.

تشكل الشبكة الطرقية في بلادنا إلى جانب التطور الكبير والمتسارع

الذي تشهده عملية تهيئة الموانئ وتشييد المطارات أحد أهم المحاور التي تساهم إلى حد كبير في تحقيق التكامل بين الجهات وتقريب الأقاليم فيما بينها، الشي الذي يساهم بشكل ملموس وجدي في فك العزلة عن المناطق وتحريك الاقتصادات المحلية، لما لها من أثر إيجابي على المستوى المعيشي للمواطنين من خلال المساهمة في ضمان تنقلاتهم وتزويدهم بالسلع الضرورية وتسهيل عملية الإنتاج والتوزيع الوطنية.

لا شك أن برامج عصرنة شبكة الطرق ببلادنا وكذا المحافظة على الرصيد الطرقي الذي يقدر بحوالي 57.300 كيلومتر يعتبر من بين المشاريع المهمة والتي تتطلب ميزانيات ضخمة، ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة، لا يسعنا إلا أن نثمن وننوه بالمشاريع المهمة التي باشرتها وزارتكم في هذه الحكومة الحالية، والتي كانت إلى عهد قريب تعتبر أحلاما يصعب تحقيقها، ولعل أهمها ما تعرفه المحاور الطرقية في أقاليمنا الجنوبية، وأخص بالذكر الطريق السريع بين تيزنيت والعيون على طول 555 كيلومتر وتوسيع وتقوية الطريق الوطنية رقم 1 بين العيون والداخلة على طول 500 كيلومتر وكلفة تناهز 9 مليار درهم، والتي تندرج في إطار برنامج وزارة التجهيز والماء، والذي يهم صيانة وعصرنة الشبكة الطرقية والطرق السريعة والطرق السيارة، في إطار المخطط الوطني للبنيات التحتية الطرقية في أفق 2040.

وهنا، السيد الوزير، أعرج على المجهودات ديالكم، ولاسيما في إطار الاتفاقية اللي تتبرمها مع جهة مراكش- آسفي، في إطار المحاور الطرقية تعزيز وتقوية الشبكة الطرقية بالجهة، واللي تتسهرو عليها شخصيا مع السيد رئيس الجهة السي سمير كودار في إخراجها إلى حيز الوجود، لاسيما أنه هاذ الشبكة الطرقية سوف تعزز المكانة الاقتصادية لهاذ الجهة، سواء على المستوى السياحي أو على المستوى الصناعي والتجاري.

وكذلك أنه هنا أخص بالذكر إقليم آسفي اللي تيتعتبر من الأقاليم ديال الجهة، واللي عرف واحد النسيان لمدة عقد من الزمن، خلال الولايتين الحكوميتين السابقتين، واللي في إطار واحد الاتفاقية ما تمش إخراجها لحيز الوجود، والجميع يعرف أسباب عدم خروجها، والسيد الوزير، بأنه هاذ الإقليم يتنصف، وأنتوما شخصيا راكم عارفين هاذ المسألة وساهرين عليها، إن شاء الله، باش في هذا الاتفاقية الجديدة أنه تعطاها المكانة، ولاسيما أنه جهة مراكش- آسفي راه خصها واحد الميزانية ضخمة لهاذ المحاور الطرقية بالجهة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، تفضلو.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا فقط بغيت نأكد للسيد المستشار بأن احنا مع السيد رئيس الجهة عاطيين واحد الأهمية قصوى للجهة ديال مراكش- آسفي، بحال الجهات ديال المملكة كلها.

ثانيا، أنه بالنسبة لهاذ الاتفاقية اللي ما تنجزاتش احنا دخلناها من بين الأولويات في إطار التعاقد اللي غادي يتدار مع الجهة مع وزارة التجهيز والماء، زيادة على الطرق السريعة الضرورية المقاطع ديالها الأساسية اللي غادي نتطلقو فيها، إن شاء الله، في إطار هاذ الولاية واللي غادي تعطي واحد نفس جديد بالنسبة للجهة ديال مراكش - آسفي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على التعقيب، كما نشكركم على إسهامكم القيم في هذه الجلسة.

نمر الآن إلى المحور الثاني، وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية، وموضوعه "السياسة الاقتصادية في وزارة الصحة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط السؤال.

الدكتور زيدوح تفضلو.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المستشارين والمستشارات،

السؤال ديالي، ما هي الإجراءات التي تعتزم الحكومة القيام بها من أجل سياسة اقتصادية ناجعة في وزارة الصحة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد خالد آيت الطالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، تقبل الله منكم الصيام والقيام وصالح الأعمال في هاذ الأيام المتبقية من شهر رمضان.

جوابا على سؤالكم، السيد المستشار المحترم، في البداية لابد من الإشارة أن رغم الزيادة اللي عرفتها الميزانية ديال القطاع ديال الصحة، فهي لا ترقى إلى النسبة اللي موصى بها من المنظمة العالمية للصحة.

ولذلك، من أجل سياسة اقتصادية ناجعة في وزارة الصحة، فوزارة

الصحة نظرا للتحولات اللي تتعرفها في هذا القطاع، ركزت أساسا على التدبير الجهوي وبإحداث المجموعات الصحية الترابية، ويمكن أنتوما شاركتو في إخراج الترسانة القانونية اللي تتهم هاذ المجموعة الصحية الترابية، ولهذا غادي يمكن لنا نرسيو واحد الحكامة جد مهمة واللي عندها واحد البعد جهوي واللي ترتكز على واحد الخريطة جهوية صحية، اللي هي عندها أبعاد اقتصادية، سياسية واجتماعية.

فكذلك، لابد من الإشارة أن القطاع ديال الصحة يحظى بواحد الأهمية كبرى في الإقلاع ديال العجلة ديال التنمية، لأن تنعرفو بأن القطاع ديال الصحة اليوم يتحول وتيخلق فرص ديال الشغل سواء مباشرة أو غير مباشرة، من خلال تشجيع الصناعة الدوائية، لأن الصناعة الدوائية تيمكن لها تخلق بزاف ديال الفرص ديال الشغل، تخصيص ميزانية هامة للاستثمار في البنيات التحتية وكذلك التجهيزات الصحية، وكذلك الحرص على تقوية الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص.

كذلك، كان واحد العمل في تشجيع التشريعات، بل استقطاب استثمارات داخل البلاد، وهذا كذلك حتى هو تحفيز اقتصادي.

على هامش هاذ الشي اللي شرت ليه كاين كذلك اعتماد البرنامج الميزانياتي ديال 3 سنوات، تماشيا مع توجيهات ديال صاحب الجلالة وكيواكب هاذ الحماية الاجتماعية، واحنا عارفين بأن الحماية الاجتماعية اليوم أن الترسانة القانونية كتغطي 100% ديال شرائح ديال المجتمع وكاين واحد العمل جبار اللي كتقوم به الحكومة، كذلك في إطار تعزيز هاذ النسبة ديال التغطية بالنسبة لغير الأجراء اللي وصلت اليوم 69.9% واحنا مواكبينها إن شاء الله باش ترتفع هاذ النسبة.

كذلك، النسبة ديال الاستثمار ارتفعت بـ 64% من 2022 لليوم ارتفعت كذلك بـ 64% نسبة الاستثمار، وهاذ النسبة هاذي غادي تجعلنا أننا غنخلقو واحد.. غيمكن نبنيو تجهيزات جديدة ومراكز استشفائية جامعية وتأهيل كذلك البنية التحتية وترصدت أموال جد مهمة، مليار ديال الدرهم سنويا للتأهيل ديال المستشفيات و800 مليون سنويا ديال الدرهم لتأهيل مراكز ديال الرعاية الصحية الأولية و500 مليون درهم ديال النظام المعلوماتي، وهذا كله من شأنه الرفع من جودة العرض الصحي ومحاربة الفقر والهشاشة، وبالتالي الرفع من نجاعة المؤشرات الإجتماعية والاقتصادية الصحية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تعقيب الفريق المحترم.

تفضلو السيد المستشار.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ الجواب.

أنا ملي طرحت هاذ السؤال كنت كنعرف بأنه جزء كبير من الجواب غادي يكون داخل في إطار المنظومة الصحية الجديدة واللي جزء منها تناقش في مجلسنا الموقر، ولكن أنا كنتكلم على جزء آخر اللي هو كنعتبرو أساسي كذلك هو التدبير المالي داخل المستشفيات العمومية والجهوية والإقليمية.

ملي كنقول التسيير المالي هو كنقول بأن ما كاينش واحد الإجراءات أساسية فيما يخص بعض المسائل اللي كنشوفوها يمكن لينا نتجاوزوها، مثلا كنشوفو مثلا بعض الوصفات كتعمل مباشرة.. (كلام غير مفهوم) تطلب ليه (IRM[2]) وكتطلب له (Scanner) وكتطلب له (les bilans préopératoires)، هاذو مصاريف ملي كنشوفوها كتراكم كتولي واحد النسبة مهمة.

كاين واحد التحاليل تعملت أخيرا بأننا التوسيع ديال الأوعية التاجية (la coronarographie)، راه 60% كلها طبيعية، إذن هناك بعض التبذيرات واحد الوصفات اللي كتعمل وكتبذر، لأنها التكلفة، السيد الوزير، يعني ملي تنقولو هاذ المصارف ديال التحاليل والمصاريف ديال (scanner) والمصاريف ديال الرنين إلى غير ذلك، ولكن خصها تكن طبقا واحد المعايير علمية، ولهذا كنقول لابد تكون واحد الإجراءات اللي خصها تكون فجميع المستشفيات باش يمكنا لينا نقننو هاذ المصاريف هاذي.

غنقول كنتفاهم معاك بأن من الصعب باش يمكن لينا نراقبو جميع الأمور ولكن هاذي ملي كنشوفو هاذ المصاريف راه كتقدر بواحد 60% من ميزانية ديال المستشفيات كتمشي بدون تثبيت علمي في بعض الوصفات التي كتكون.

كما أن لابد تكون عندنا كذلك ذاك (le mode régulateur) ديال المصاريف المالية داخل المستشفيات، لأن غادي يمكن لنا نقولو اليوم واش المستشفيات الجامعية والجهوية والإقليمية عملت واحد التحاليل في ظرف سنة على الرنين اللي تطلب والسكانير اللي تطلب وأشنو هي النسبة الطبيعية وغير الطبيعية؟

هاذو تحاليل باش يمكن لينا نفهمو واش حقيقة جميع الوصفات كانت مضبوطة وكترق لتعاليم علمية دقيقة جدا، وهذا هو السؤال اللي كنت أنا كنلح عليه، أما ما هو في داخل المنظومة الصحية كنفهم بأن غادي يكون هناك واحد التغيير جذري، وهذا ورش أساسي ملكي ديال صاحب الجلالة، وكنعرف بأن غادي يعطي واحد الدفعة وواحد الشحنة جديدة، ولكن كذلك لابد أن يكون مصاحب بهذه الإجراءات لأن كنعتبرها إجراءات أساسية من أجل إعطاء المردودية ديال ذيك الميزانية ولو على أقليتها، لأن ملي كنديرو إجراءات اقتصادية حقيقية راه ذيك الميزانية اللي كتكون شوية كتكون مردوديتها جد مهمة.

[2] **I**magerie par **R**ésonance **M**agnétique.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، في إطار ما تبقى من الوقت.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

التدبير ديال العلاجات لملاءمة ومواكبة الحماية الاجتماعية، غنبقى نجاوبك بأن البروتوكولات العلاجية واليوم كاين 17 بروتوكول اللي خرج و24 بروتوكول علاجي اللي غادي كذلك في طور الإنجاز، باش يمكن لينا نمكنو الحماية الاجتماعية أنها تكون عندها واحد الديمومة، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر للسؤال الثاني، موضوعه "مراكز علاج الأطفال التوحديين" لمثلي الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضلي الأستاذة لبنى.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم على وضعية مرض التوحد ببلادنا وعن استراتيجيتكم في مواجهة هذا المرض وهل من تفكير في خلق مؤسسات خاصة بتقديم العلاجات للأطفال المرضى؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

رد السيد الوزير على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أولا، على حسب المنظمة العالمية للصحة، فإن التقديرات تشير على أن شخص واحد من كل 160 شخص كيعانيو من اضطرابات ديال طيف التوحد، ومازال هاذ المعدل ديال الانتشار ديال الاضطرابات ديال طيف التوحد غير معروف، خاصة في العديد من الدول اللي عندها واحد الدخل منخفض ومتوسط.

وإذن في ظل هاذ الغياب ديال هاذ المعطيات الدقيقة حول انتشار مرض التوحد بالمغرب، الوزارة عملت كذلك على واحد البرنامج وواحد المخطط وطني ديال الإعاقة ديال 2015-2021، والذي يشمل جميع التدابير الخاصة بمرض التوحد.

وتم كذلك إنجاز واحد المخطط جديد اللي هو للفترة ما بين 2022-2026 يعزز هاذ المخطط السابق اللي تيتلخص المبادئ ديالو كلها في:

- إزالة الحواجز وتحسين فرص الولوج إلى خدمات البرامج الوقائية والكشف المبكر عن الأمراض ديال الإعاقة؛
- ضمان خدمات التكفل والرعاية الصحية الجيدة حسب احتياجات الأشخاص؛
- تعزيز وتطوير الخدمات ديال التأهيل والإنجاز الطبية وكذلك تعبئة وإشراك المتدخلين في المؤسسات الحكومية والجماعات الترابية لضمان استجابة شاملة ومتكاملة لاحتياجات الأشخاص في وضعية إعاقة.

وهاذ المخطط كذلك ديال 2022-2026 كيهدف كذلك إلى ضمان ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة من بينهم الأطفال الذين يعانون من مرض التوحد.

كذلك، هناك إنجاز الدراسات وتحسين مستوى تكوين ممنيي الصحة في مجال الكشف المبكر عن مرض التوحد والتكفل به وتعزيز عرض الاستقبال.

فالاستراتيجية ديال الوزارة في مجال التكفل والرعاية الصحية المتعلقة بالإعاقة بشكل عام والتوحد بشكل خاص، تهدف:

- أولا، إلى تطوير البنيات التحتية؛
- ثانيا، الرفع من عدد الأطر الصحية المختصة في مجال الطب النفسي والطب الفيزيائي والتأهيل وترويض النطق والترويض الحركي والنفسي وما غير ذلك؛
- كذلك، وفي هذا الإطار يتم حاليا تكوين عدد من الأطر الصحية في مجال الإعاقة والتكوين الأساسي الجامعي في مجال التوحد، الذي يهدف إلى تكوين متخصصين في مجال التوحد من ضمنهم أطباء ديال الطب العام وأخصائيين في الطب النفسي؛
- كذلك هناك التكوين الأساسي في شعبة العلاج بالتعلم (l'ergothérapie) وإدماج وحدة التكوين في مجال الإعاقة في مسار التكوين، وكذلك الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل المهني للتكفل بالأشخاص ذوي الإعاقة؛
- كذلك هناك تطوير البرامج الصحية في إطار برنامج العمل السنوي المشترك مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية والصندوق ديال الأمم المتحدة وإعداد عدة دلائل للممارسات الجيدة لتحسين ولوج هاذ الفئات لخدمات ذات جودة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب للأستاذة لبنى.

تفضلي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في هذه الجلسة الدستورية بمجلس المستشارين.

وكما لا يخفى عليكم، السيد الوزير، يعد يوم 2 أبريل يوما عالميا للتوحد الذي يشكل محطة مهمة للتحسيس بهذا المرض الذي بدأ ينتشر بسرعة كبيرة، حيث كشفت المعطيات الإحصائية على الصعيد الدولي أننا انتقلنا من 1/1000 إلى 1/160 كما ذكرتم السيد الوزير.

السيد الوزير،

رغم المجهودات المبذولة، لا زالت الأسر تعاني بشكل كبير من الأطفال ذوي التوحد بسبب:

- غياب دراسة وبائية تكشف عدد المصابين بالتوحد؛
- غياب أي دعم حكومي للأسر؛
- قلة الأخصائيين، سواء أخصائيي النطق والحس الحركي؛
- غياب فضاءات ووسائل الاشتغال (الداخلة نموذجا)؛
- تعيين أخصائي في النطق وعدم التوفر على وسائل الاشتغال لسنوات متعددة؛
- ارتفاع التكاليف المالية لتشخيص مصابي التوحد بمعظم الجهات في ظل إكراهات التغطية الصحية.

وبناء عليه، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل بالمغرب ندعو إلى:

- ضرورة تضمين الأشخاص المصابين ضمن الفئات المستهدفة بنظام الدعم الاجتماعي؛
- تمكين جمعيات المجتمع المدني العاملة بهذا المجال من الوسائل المادية واللوجيستيكية الضرورية للاضطلاع بمهامها؛
- تأهيل المؤسسات التعليمية بالموارد اللوجيستيكية والبشرية الضرورية؛
- حماية حقوق هذه الفئة في الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تمكينهم من التعلم والتكوين المستمر؛
- دعم المواكبة الفردية للشباب المصابين بالتوحد وأسرهم، وخصوصا المنحدرين من أوساط فقيرة وهشة؛
- وأخيرا، العمل على تيسير مشاركة الأطفال والشباب المصابين بالتوحد في أنشطة اجتماعية ورياضية وثقافية وفنية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير،

إذن "تحسين وضعية الخدمات الصحية بمراكز علاج الأمراض النفسية" موضوع السؤال الموالي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

الأستاذة فاطمة، تفضلو.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

رمضان كريم،

السؤال ديالي، السيد الوزير، كما جاء في كلام السيد الرئيس هو حول "تحسين وضعية الخدمات الصحية بمراكز علاج الأمراض النفسية".

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

فخطة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في مجال الصحة النفسية تبتغي تحقيق الأهداف الآتية، الهدف العام ديال هذه الخطة هذه هو تعزيز الصحة النفسية والوقائية وعلاج الاضطرابات النفسية وتلك المرتبطة باستعمال المخدرات أكثر، إعادة تأهيل الأشخاص المصابين بها وتحسين وظائفهم الاجتماعية وحماية حقوقهم الأساسية.

هذه الأهداف كلها محددة في:

- تعزيز الصحة العقلية والوقائية من الاضطرابات العقلية، خاصة لدى الفئات الأكثر عرضة للإصابة بها؛
- كذلك تعزيز القدرة السريرية الإجمالية للصحة النفسية وتعزيز الموارد البشرية؛
- تحسين الولوج للخدمات وإتاحة الأدوية النفسية والولوج لهذه المؤسسات الصحية؛
- كذلك ترشيد الحكامة وتحسين جودة المعلومات ومحاربة وصم الأشخاص المصابين باضطرابات عقلية.

فالعرض الصحي اليوم في المجال ديال الصحة النفسية في المغرب عندنا مؤسسات الصحة النفسية والتي تحتوي حاليا على طاقة سريرية تقدر بـ 2330 سرير، بما هو معدل ديال 6.64 سرير لكل 100.000 نسمة.

كذلك، الموارد البشرية، فالمغرب يتوفر على 343 طبيب نفساني بالقطاع العام والخاص أي أقل من طبيب نفساني لكل 100.000 نسمة في حين أن المعدل العالمي وهو 1.7 لكل 100.000 نسمة.

فأشنو هي التدابير المعتمدة للتصدي لهذا الخصاص في الموارد البشرية؟

- أولا، التكوين الأساسي في التخصصات الصحية النفسية، وغادي يتكونو 10 ديال الأطباء نفسانيين متخصصين في الأطفال هذه السنة هذه، وسنويا غادي يبداو يتخرجو 10؛

- تكوين 185 ممرض متخصص في الطب النفسي في السنة؛

- تكوين 30 طبيب نفسي في السنة؛

- تعزيز قدرات المهنيين الصحيين عبر التكوين المستمر في الصحة النفسية العاملة في مجال الصحة العقلية؛

- وكذلك الوزارة تعمل حاليا بدعم من المنظمة العالمية للصحة على سد الفجوة في مجال الصحة العقلية والعمل على ملاءمة الإطار القانوني لمهنة الأخصائي في الصحة النفسية؛

- ومن جهة أخرى كذلك، تقوم الوزارة بدعم من المنظمة العالمية للصحة بتقييم شامل للمنظومة الصحة العقلية وذلك وفق بلورة واحد الإستراتيجية وطنية للصحة العقلية 2024-2030.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب للفريق المحترم.

الأستاذة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

شكرا، السيد الوزير، على هذه المعطيات المسهبة اللي اعطيتينا في هذا الموضوع.

غير هي أننا في هذا الموضوع تيمكن لنا نقولو أنه وفقا للمعطيات الرسمية الصادرة عن الوزارة ديالكم، يعاني الملايين من المغاربة من أمراض نفسية مقابل واحد الكلفة باهظة اللي تتطلبها المتابعة لدى طبيب نفساني، وكنقولو هنا في القطاع الخاص، لأن كاين واحد الخصاص - كما جاء في الكلمة ديالكم - كاين خصاص كبير في القطاع العام.

فالتقارير الرسمية الصادرة عن الوزارة ديالكم كتقول بأن 40% من المغاربة الذين تفوق أعمارهم 15 عام يعانون من أمراض نفسية وعقلية أي قرابة 9.6 ملايين مغربي من أصل 24 مليون هو تعداد هذه الفئات العمرية بحسب نتائج الإحصاء السكاني العام، 26% منهم يعانون من الاكتئاب، 9% من اضطرابات القلق، و5% يعانون من اضطرابات ذهنية، 1% من انفصام.. السكيزوفرينيا.

ويعزى انتشار هذه الاضطرابات النفسية إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الصعبة التي يعيشها المواطن، وهي اضطرابات تبدأ على شكل توتر وقلق، وتصل في بعض الحالات إلى اكتئاب وإلى اضطرابات نفسية أخرى.

وبالتالي فإنه رغم هاذ الأرقام المقلقة فإن العرض الطبي في المغرب لا يتلاءم مع حجم انتشار الأمراض النفسية والعقلية، إذن هناك نقص حاد مسجل في البنية التحتية وعدد الأطباء النفسيين خاصة في القطاع العام رغم الجهود المبذولة خلال السنوات الماضية.

السيد الوزير،

العلاج مكلف جدا لدى اللجوء إلى الطبيب النفسي، وكنا كنقولو خصنا الطبيب الخاص بالنظر إلى جلساته الطويلة، إذ لا يقتصر على الأدوية وإنما يستلزم جلسات استماع واستشارة ودعم نفسي لا تتوفر إلا في القطاع الخاص وثمنها مرتفع وبعيد عن متناول عامة المغاربة.

نخلص للقول، أننا فهاذ الباب نسجل عجزا في قطاع الصحة النفسية ببلادنا، حيث يوجد حاليا 306 طبيب نفسي في القطاع العام والخاص، 2555 سرير فقط مخصص للصحة النفسية، موزع على 34 مؤسسة لتقديم العلاجات في الطب النفسي والإدمان بمعدل 0.7 سرير لكل 100.000 نسمة، بينما المعيار العالمي كما ورد في كلمتكم هو سرير واحد لكل 100.000 نسمة، مع تسجيلنا - وهذا بيت القصد - هو التوزيع الجهوي غير العادل، يعني غياب العدالة المجالية في توزيع هاذ الموارد، حيث يستحوذ محور الدار البيضاء - القنيطرة على حصة الأسد مع 60% بالدار البيضاء وحدها.

على مستوى جهة طنجة- تطوان– الحسيمة، السيد الوزير، هناك تمركز للأطباء النفسانيين بمدينة طنجة وحدها فيها 13 طبيب، وغياب الأطباء بالمدن الأخرى بالجهة، من ضمنها إقليم وزان وشفشاون، حيث عندنا الطبيب مثلا فإقليم وزان، عندنا طبيب واحد كيجي كل مرتين فالأسبوع، مع اليوم هو اليوم يغادر قريبا سيغادر هاذ الطبيب النفساني.

كذلك، لنا واحد هناك الإدمان، هنالك ظواهر نفسية، أمراض نفسية كثيرة دابا الآن في الإقليم، واحد الحالات كتوصل بينا الدرجة أننا كناخذو، كيكون حالات عنف كتكون أحيانا في العالم القروي في حالات العنف، الشخص مكبل، الأسرة ديالو في حالة وخصوي تهز في (ambulance) ولا نجد أين نضع هاذ..

لذلك، السيد الوزير، كنتمناو يكون واحد المجهود من قبل الوزارة ديالكم، كذلك كلمة وحيدة، هو أن الأدوية 90 مليون درهم المخصصة لأدوية الأمراض النفسية غير كافية، حيث مع غياب الأدوية من الجيل الجديد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، تفضلو للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

أنا غير بغيت نقول غير نبشرك أن الحكومة كذلك كتشتغل على هاذ الملف هذا في انتظار أننا نخرجو بذاك القانون ديال الصحة العقيلة، نعاود نشوفوه من جديد، ولكن من هنا لـ 2026 غادي يتحدثو عدة مراكز استشفائية ديال الصحة العقيلة، عندنا مستشفيات ديال 920 سرير في القنيطرة، فاس، أكادير، بني ملال، القلعة وبرشيد 300 سرير.

كذلك في طور الإنجاز، كاين مصالح ديال الطب النفسي فكلميم، فالقصر الكبير، فالداخلة، فخريبكة، وجوج مبرمجين في ميدلت وفي أزيلال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الرابع، وموضوعه "تشجيع الصناعة الدوائية الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم على التدابير التي تعتمدونها لتشجيع الصناعة الدوائية الوطنية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

جواب السيد الوزير في إطار التضامن والتكامل فالمبادرة.

تفضلو السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

لا شك أن أزمة كورونا أعطت للعالم درس، واستخلصو منو بعض الدروس وخصوصا من الناحية ديال السيادة الصناعية، والتي فقدتها لصالح دول توفر كلفة منخفضة لمنتجاتها مثلا كالصين والهند، فالمصانع الصينية اليوم كتنتج نحو 80% من المكونات الأساسية للكثير من المضادات الحيوية التي زاد الطلب عليها بقوة أخيرا في كل من دول العالم، كما كذلك تعتبر المنتج والمصدر الأكبر للمستلزمات الصحية التي استعملت في الوقاية من تفشي فيروس "كوفيد-19".

وتكريسا لهاذ المبدأ ديال السياسة الصناعية في إطار السياسة الدوائية الجديدة والهادفة لتطوير قطاع الصحة، فإن الوزارة ديال الصحة والحماية الاجتماعية مع مختلف شركائها في الميدان الصيدلي، وتنفيذا للرؤية الملكية السامية تعمل على أن تنزيل البرنامج الوطني لتشجيع الصناعة الدوائية الوطنية.

علاش تيتمحور هاذ البرنامج هذا؟

- أولا، تشجيع استعمال الدواء الجنيس مع هيكلة التجارب السريرية؛
- ثانيا، تحفيز الاستثمار في الصناعة التحويلية والمرافق للصناعات الدوائية خصنا نديرو (la matière première) ضروري؛
- تطوير البحث العلمي في مجال الأدوية؛

تشجيع الصادرات ودعم ومواكبة الصناعات المستلزمة الطبية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن هاذ البرنامج الحيوي لا يمكنه النجاح إلا إذا تضافرت جهود كل المتدخلين والفاعلين في القطاع، كما أنه في إطار الإرادة الملكية السامية لتمكين المملكة من التوفر على قدرات صناعية وبيوتكنولوجية شاملة ومندمجة لتصنيع اللقاحات في المغرب، قصد تعزيز السيادة اللقاحية في هذا المجال الحيوي سيعمل مشروع إنتاج اللقاح مستقبلا إن شاء الله في الأيام القليلة لتوفير تقريبا 80% ديال الحاجيات ديال المغرب من اللقاحات، وذلك بفضل شراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ونؤكد أن المشروع، هاذ المشروع هو تعزيز قوة قوي للسيادة الدوائية للمملكة وتموضع استراتيجي للمغرب في خانة الدول الآمنة صحيا في المحيط الإقليمي والقاري، وحتى العالمي في مواجهة الأخطار الصحية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم السي الخمار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم والذي يجسد المجهود العالي المبذول في سبيل تعزيز وتطوير وتحصين الصناعة الدوائية الوطنية واستدامتها داخل منظومة اقتصاد الفرص، خاصة أن هذا الموضوع يحظى كما قلتم بعناية سامية من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نسجل تطورا إيجابيا لقطاع الصحة ولاسيما مسار تنزيل ورش الحماية الاجتماعية والتي ستشكل السيادة الدوائية أحد ركائزه، وندعو المزيد من الجهد في إطار منظومة الديمقراطية التشاركية مع مختلف الفاعلين وهي مناسبة لننوه بالاتفاق الأخير الموقع مع المركزيات النقابية لقطاع الصيادلة.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نثمن ونسجل أهمية ما تحقق لحد الآن في إطار تشجيع الصناعة الدوائية ببلادنا عبر سلسلة من التدابير التشريعية والتنظيمية والممارسات الفضلى والتي انعكست بشكل إيجابي على المستوى الرقمي، لا يسعنا الوقت لاستحضارها الآن، نذكر منها على الخصوص نجاحها إبان التعاطي مع جائحة كورونا كما ذكرتم، والأثر المحمود لتبني ورش رقمنة المساطر المتعلقة بتسجيل الأدوية، والرفع كذلك من الغلاف المالي المرصود لتزويد المستشفيات العمومية بالأدوية والتوجه كذلك نحو اختيار إحداث الوكالة المغربية، إحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.

السيد الوزير المحترم،

إذا كانت الغاية هي مراجعة يعني منظومة الصحة عبر ورش الحماية الاجتماعية فلابد من الولوج العادل للعلاجات والحصول على الأدوية للاستشفاء سواء بالقطاع العام أو بالقطاع الخاص، وتتجاوز محدودية المخزون من الأدوية وسوء كذلك التوزيع الترابي، وآجال التسليم والتي تنعكس مباشرة على صحة المواطن وتمس باليقظة الصحية أيضا.

أيضا، نذكر في هاذ الجانب توجه عدد يعني من مختبرات الاستثمار في الأدوية الجنيسة وفق مقاربة الأكثر طلبا عوض الأدوية الباهظة الثمن، كما نلاحظ عدم تناغم أثمنة الأدوية والوضع الاجتماعي للمواطن المغربي وفق ما كان مسطرا من المناظرة الثانية للصحة رغم عملية المراجعة، الأمر الذي يستدعي في مجهودات أكثر.

السيد الوزير المحترم،

يتعين بالموازاة مع ما ذكر إصدار النصوص التطبيقية والتنظيمية في أقرب الآجال وتبسيط المساطر الإدارية أمام الفاعلين والاستمرار في سياسة الحزم على مستوى المراحل التقنية لأنها تتعلق بصحة المواطن.

ولا يسعنا في الختام سوى التنويه بمختلف المجهودات التي تبذلونها من أجل النهوض بهذا القطاع المهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

هل من تعقيب السيد الوزير؟

تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

بالعكس، أنا اللي بغيت نشكر السادة المستشارين والسادة النواب المحترمين، اللي عملو ما بين الدورتين لإخراج وتسريع الوثيرة ديال الترسانة القانونية.

ومستقبلا إن شاء الله احنا دوزنا وكالة ديال الصحة، والوكالة ديال الدم وغادي يجيو إن شاء الله للغرفة الثانية باش يمكن نعملو عليها ونخرجوها، باش نبلورو هاذ الشي على أرض الواقع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر للسؤال الموالي موضوعه "تأهيل العرض الصحي لمواكبة المشروع الملكي الضخم المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

السي عبد الإله سيبة وحظ موفق في أول سؤال.

المستشار السيد عبد الإله سيبة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن تأهيل العرض الصحي لمواكبة المشروع الملكي الضخم المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كما تعلمون، أنه في إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية للورش المتعلق بتعميم التغطية الصحية، بلورت الحكومة والوزارة، خاصة مشروع إصلاح جذري للمنظومة الصحية وتأهيلها بشقيها العام والخاص، والرفع من نجاعة وجودة أدائها بهدف الاستجابة للطلب المتزايد على الخدمات الصحية، فهذا الإصلاح يتكون من أربع دعامات، وأنتم كتعرفوها: تعزيز وتثمين الموارد البشرية، تأهيل العرض الصحي، النظام المعلوماتي وكذلك تحسين الحكامة ديال المنظومة الصحية.

كما يتضمن هذا الإصلاح تأهيل وجهوية العرض الصحي، هذا هو المضمون ديال الإعداد الترابي ديال هاذ التدبير الصحي وخريطة صحية سياسية جهوية، إن شاء الله.

فهاذ الإصلاح هذا والتأهيل الجهوي ديال العرض الصحي خاصة يتعلق أكثر بمؤسسات الرعاية الصحية الأولية، وذلك من خلال مواصلة تفعيل مجموعة من الإجراءات، فاليوم كنشاهدو عندنا 1367 مؤسسة الرعاية الصحية الأولية اللي تم التأهيل ديالها، اللي الثلثين ديالها في العالم القروي،

يعني 916 مركز صحي في العالم القروي، وقد خصص لها غلاف مالي 800 مليون ديال الدرهم سنويا على مدى ديال 2 ديال السنوات.

كذلك، وهاذ التوسعة ديالهم والتأهيل ديالهم غادي تكون في إطار ديال ثلاثة ديال الأشطر، الشطر الأول 451 مركز صحي، الشطر الثاني 432 والشطر الثالث 497، ولكن ما غنحبسوش هنا، غيكون مازال كذلك الإعادة ديال التأهيل ديال الباقي باش يكون عندهم نفس النموذج، إن شاء الله.

كذلك، كاين واحد المخططات ديال العمل سنويا لبرنامج تقليص الفوارق المجالية، مواكبة مع التأهيل ديال المراكز الصحية للرعاية الأولية، الفوارق المجالية فيها كذلك عدة إجراءات، واللي اليوم احنا كنتهيو من إنجاز 342 عملية من عمليات البناء، أي يعني 68 ديال العمليات اللي كانت مبرمجة، كذلك الانتهاء من إنجاز 562 عملية ديال التأهيل وتوسيع وترميم وإعادة التأهيل، في حين تيبقى لنا 316 واقتناء 726 وحدة ديال التنقل.

كذلك، هناك إعداد برنامج والشروع كذلك في تنفيذ هاذ البرنامج هذا المهيكل، لتأهيل المراكز الاستشفائية الجامعية، مليار و700 مليون ديال الدرهم، تعطات لخمسة مراكز استشفائية جامعية باش تحسن من الجاذبية ديالها ومن الاستقطاب باش تواكب هاذ الحماية الاجتماعية، ناهيك على مليار ديال الدرهم اللي كتعطيها الحكومة لتأهيل ديال المراكز الأخرى، وهذا غادي يمكننا باش نخدمو في إطار يعني ديال الشراكة ما بين القطاع الخاص والقطاع العام.

كذلك، الحكومة كتبرمج هاذ السنة 3 مراكز استشفائية جامعية، كلميم، واد نون وبني ملال والرشيدية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تعقيب الفريق المحترم، تفضلو السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله سيبة:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد الوزير على جوابه، وتفاعلا معه يهمنا إبداء الملاحظات التالية:

أولا، ننوه في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالعمل المهم الذي تقوم به الحكومة فيما يتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، والذي يعكس حرصها على احترام الجدولة الزمنية التي حددها جلالة الملك، حفظه الله.

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى معالجة الصعوبات التي تواجه العديد من المواطنين والمواطنات في التسجيل في التأمين الإجباري عن المرض، ولاسيما نظام "AMO[3] تضامن"، خصوصا أولائك الذين كانوا مسجلين في نظام "الراميد" (RAMED[4]) وانتهت صلاحية البطائق التي كانوا يتوفرون عليها.

ثانيا، تابعنا باهتمام بالغ في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب الاجتماع الذي عقد برئاسة السيد رئيس الحكومة مؤخرا، والذي هم تتبع ورش إصلاح منظومة الصحة.

وإذ نثمن في هاذ الإطار بكل المجهودات التي تقوم بها وزارة الصحة، فإننا ندعو إلى التسريع في تأهيل العرض الصحي وذلك لأن تحقيق المساواة في الولوج إلى الخدمات والعلاجات الصحية، وكذا تحقيق الإنصاف والتوازن في التوزيع المجالي للموارد والبنيات والخدمات الصحية يتوقف وجوبا على هذا التأهيل، خصوصا في الأقاليم والجهات التي تعرف ارتفاعا في معدلات الهشاشة.

ثالثا، السيد الوزير، إن بناء وإصلاح المراكز الصحية والمستشفيات والمراكز الاستشفائية الجامعية، وإن كان ضروريا واستعجاليا، فإن الأهم هو أن تتوفر على الموارد البشرية الكفؤة المؤهلة والمحفزة لتقديم خدمات صحية ذات جودة عالية للمواطنات والمواطنين وفي أحسن الظروف.

لذلك، نجدد دعوتنا من داخل فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلى إنصاف الشغيلة الصحية والتجاوب مع مطالبها العادلة والمشروعة.

السيد الوزير المحترم،

إن إصلاح وبناء المراكز الصحية والمستشفيات والمراكز الاستشفائية الجامعية يكتسي راهنية كبرى، وهو فعلا أمر تم الشروع فيه، غير أن الأهم، السيد الوزير، هو الحرص على وضع برنامج دقيق وشامل للصيانة حتى تظل تلك المراكز في مستويات عالية من حيث الجودة والنظافة، لأن المهم، السيد الوزير، ليس فقط إصلاحها ولكن المحافظة عليها وصيانتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير؟

نمر إلى السؤال السادس، موضوعه "دعم قطاع الصناعات الدوائية بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب لتقديم السؤال.

السي محمد عموري، تفضل.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

[3] **A**ssurance **M**aladie **O**bligatoire.

[4] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale.

السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن خطة وزارتكم لدعم قطاعات الصناعات الدوائية ببلادنا بهدف تحقيق السيادة الصحية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

تكميلا للجواب إلى كان يمكن لنا نديرو وحدة الموضوع ونتذاكرو ونفصلو فهاذ الشي، كاع ما نجاوبك بهاذ الكتاب هذا.

احنا اليوم كنخدمو على واحد (la politique pharmaceutique nationale) واحد سياسة دوائية وطنية، واللي فيها ومن المبدأ ديالها خصنا نشجعو الصناعات الدوائية الوطنية، اليوم كنعرفو أن الصناعة الدوائية المحلية كتوفر لنا فقط 70% ديال الحاجيات الوطنية، فالوقت اللي كنا قبل 80% اللي كنغطيو ديال الحاجيات، ناهيك على أن الحماية الاجتماعية مرهونة بالسياسة الدوائية.

أولا، خصنا نخفضو من السعر ديال الدواء باش يمكن تكون الديمومة ديال الحماية الاجتماعية.

ثانيا، خصنا الدواء الجنيس نكثرو من الصناعة ديالو، وهذا يقتضي أنه يكون عندنا شراكات مع المصنعين، واليوم الحمد لله أن وزارة الصحة والحكومة ككل خدامة على شراكات وكتبرم اتفاقيات، مؤخرا السيد رئيس الحكومة شرف على اتفاقية مع (PHARMA5) لتصنيع الأدوية (biosimilaires).

كذلك، مستقبلا غادي تكون واحد الاتفاقية جديدة مع شركات أخرى باش يمكن لهاذ الصناعة هاذي ديال الأدوية الجنيسة نزيدو نطوروها.

كذلك، لازم أن نفكرو باش المادة الخام نحاولو ندخلوها، لأن الاحتكار كاين عند 5 دول في العالم، كاين الصين والهند وكاين فأوروبا كاين اليونان اللي يحتوي تقريبا على أكثر من 98% ديال المادة الخامة اللي هاجرو هاذ القضية خلاوها وهملوها، علاش؟ لأنها هي صناعة ملوثة، فالوقت اللي اليوم خصنا إعادة النظر فهاذ المادة الخام باش يمكن تكون عندنا سيادة صحية ودوائية حقيقية.

كذلك، أن خصنا نعرفو بأن محتاجين هاذ المصنعين وندخلو فواحد الإطار ديال (la recherche et développement) يعني البحث والابتكار، علاش؟

لأن الطب كيتبدل، ما غتبقاش هاذ الدواء غيبقى بهاذ الطريقة، وبالتخزين ديال الدواء غادي نمشيو لواحد (la médecine personnalisée) وهاذ (la médecine personnalisée) كيخصها واحد المواكبة ديال كل مريض، وغنوصلو لواحد الدرجة ديال أن جوج ديال المرضى عندهم نفس المرض، ولكن كيتعالجو بطريقة مختلفة، هذا الدواء ديالو بوحدو وهذا الدواء ديالو بوحدو، شكون هوما هاذ الشركات اللي غادي يقدرو يعاونونا ويواكبو معنا هاذ الشي إذا ما كانتش شراكة ما بين الدولة وما بين المصنعين ديالها.

فهذا هو التوجه اللي ما يمكنلوش يخرج من سياسة دوائية وتكون فيها الحكامة، ولهذا الغرض من الوكالة اللي خصها تخرج باش يمكن لها تدبر هاذ الأمر بمعية كذلك الهيئة العليا للصحة اللي غادي تواكب معها هاذ الأمور هذا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تعقيب الفريق المحترم، تفضلو.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم المستفيض والمقنع.

لا يخفى عليكم أهمية قطاع صناعة الأدوية كقطاع صناعي وطني واعد مكن من تلبية، كيفما قلتم السيد الوزير 70% من حاجيات السوق الوطنية من الأدوية، مما سيشكل حافزا مهما على تشجيع التصنيع المحلي في أفق تمكين السوق الوطنية من توفير الأدوية للعديد من الأمراض المزمنة والمكلفة.

غير أن هذا القطاع، السيد الوزير، تيعرف مجموعة من العقوبات التي تحول دون تطويره، ومن أبرزها غياب إطار قانوني خاص بالتصدير، وهذه هي النقط اللي بغينا نأكدو عليها، السيد الوزير، حيث يشكل غياب هاذ الإطار عقبة كبيرة أمام الشركات التي تسعى إلى تصدير منتجاتها.

وكما تعلمون، السيد الوزير، فإن هذا القطاع يتوفر الآن على ثلاث أنظمة، وهي: مؤسسة تصنيع الأدوية، مؤسسة التوزيع بالجملة وكذلك الصيدليات الخاصة، وهو ما يتطلب العمل على إخراج نظام أساسي بتصدير المستحضرات الصيدلانية، وذلك لتفادي العديد من العراقيل التي تواجهها شركات صناعة الأدوية عند تصدير منتجاتها، حيث يجب أولا تسجيلها وتسويقها في المغرب.

ومن هنا تأتي أهمية حل هذه الجوانب التنظيمية حتى يتمكن المصنعون من توزيع منتجاتهم دون الحاجة إلى تسجيلها كل مرة، خاصة بالنسبة للأدوية التي لا تهم السوق المغربية مثل علاج الملاريا الذي يستهدف عموما بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك بعض المكملات الغذائية الموجهة حصرا إلى السوق الإفريقية وفق معايير محددة في دفاتر التحملات الخاصة بهذه الدول.

كما أن عدم وجود منصة التوزيع يشكل عقبة أخرى أمام تصدير الأدوية،

خاصة إلى إفريقيا، وهو ما يدفع بمصنعي الأدوية إلى المرور عبر بلدان أخرى لتصدير منتوجاتهم، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة وكذلك تنافسية المنتوج الوطني.

كما نطلب منكم، السيد الوزير، العمل على تعديل القانون الإطار المؤطر لهاذ المجال حتى يسمح لمؤسسات التوزيع بالجملة كذلك بتصدير المنتجات الصيدلانية، مما سيمكن بلادنا من الاستفادة من مجموع من الفرص المتاحة.

وفي الأخير، لا يسعنا، السيد الوزير، إلا أن نعبر لكم عن استعداد وانخراط القطاع الخاص الوطني للمساهمة الفعالة والرفع من حجم الاستثمارات في مجال صناعة الأدوية وفق ما تضمنه ميثاق الاستثمار وتبسيط المساطر والحد من العراقيل التي تواجهها هذه الشركات في سبيل تحقيق السيادة الصحية التي تسعى إليها بلادنا طبقا لتوجهات السامية لصاحب الجلالة حفظه الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هل من تعقيب السيد الوزير ؟

تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

تعقيب بسيط السيد الرئيس، السيد المستشار المحترم.

هاذ الشي كلو ممكن، حاجة وحدة اللي مهمة، ملي كنهضرو على السيادة الدوائية خصنا المخزون ديال الدواء الوطني والاستراتيجي نحققوه، ذاك الشي الآخر كولو ساهل، التصدير و.. (كلام غير واضح) ديال (l'export) ما كاين حتى شي مشكل، ونقدرو نمشيو بعيد، لأن احنا فمناقشة مع المصنعين باش نديرو واحد العدد ديال (les génériques) اللي خصهم يكونو وفوق منو يمكن لو يمشي للتصدير.

ولكن المخزون الوطني خصنا نحافظو عليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر الآن إلى السؤال الموالي موضوعه "تعزيز العرض الصحي وتجويد الخدمات الصحية بالمجال الترابي لإقليم سطات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لتقديم السؤال.

السيد مصطفى الدحماني، تفضلوا.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

أحييكم وأحيي السادة الوزراء والسيدات والسادة المستشارون.

أما عن سؤالنا خلال هذه الجلسة فيتعلق بتعزيز العرض الصحي وتجويد الخدمات الصحية بالمجال الترابي بإقليم سطات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

يتوفر إقليم سطات على 86 مؤسسة صحية للرعاية الأولية، توفر استشارة طبية والتمريضية وتتبع صحة أم والطفل وكذلك الأمراض المزمنة بالإضافة إلى المراقبة الوبائية لمجموعة من الأمراض.

كما أن هذه المؤسسات الصحية الأولية قد استفادت من مجموعة من الإجراءات التي همت بالخصوص التأهيل والصيانة في إطار هاذ البرنامج ديال صندوق التنمية القروية، بالإضافة إلى تجهيز هذه المؤسسات الأولية بتجهيزات طبية وبيوطبية سنة 2022.

ويتوفر الإقليم على موارد بشرية مكونة من 763 موزعة على الشكل التالي:

- 164 طبيب؛
- 485 ممرض؛
- 114 إداري وتقني.

أما بالنسبة للمستشفى الإقليمي الذي يتوفر على طاقة استيعابية تصل إلى 268 سرير، والذي يتوفر على 58 طبيب أخصائي، 19 طبيب عام، 182 ممرض وتقني الصحة، 11 مساعد في العلاج و53 من الأطر الإدارية والتقنية، بالإضافة إلى تواجد فريق طبي صيني، والذي يضم من بين أعضائه 3 أطباء أخصائيين من طب النساء والتوليد وطبيبين أخصائيين في الجراحة العامة وطبيب أخصائي في التخدير وطبيب أخصائي في جراحة العظام.

هذا لا ينفي أن كون المستشفى يعاني من نقص في بعض الموارد والأطر الطبية المختصة والعامة، وهو الأمر الذي نعمل جاهدين على تجاوزه في إطار خطة شاملة لإصلاح المنظومة الصحية، من أهم مرتكزاتها هي الموارد البشرية.

ويجب التأكيد على أن المستشفى الإقليمي بسطات يتوفر على الأجهزة والمعدات الطبية اللازمة، حيث استفاد من مجموعة من العمليات، همت تأهيل عدد من المصالح الاستشفائية في إطار الشراكة مع الجماعات الترابية والتجهيزات والمعدات بالإضافة إلى برمجة بناء مصلحة المستعجلات التي تستجيب للمعايير التقنية الحديثة في إطار اتفاقية شراكة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للمجموعة المحترمة.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على المعطيات الواردة في الجواب.

في الواقع أنه هاذ الأرقام اللي ذكرتو هي أرقام حقيقية، ولكن نعتقد بكل صدق وبكل موضوعية على أنه حتى هاذ المؤسسات ديال الرعاية الصحية هي في حاجة إلى رعاية وفي حاجة إلى مواكبة، لأنه الخصوصية في طرح هاذ السؤال حول إقليم سطات، أنه إقليم سطات تنعرفو الشساعة ديال التراب ديال إقليم سطات، 46 جماعة، والمراكز ربما متباعدة، وباش أنه التشخيص ما غاديش نختلفو فيه، ولكن يكفي أنه نردد معكم واحد اللازمة اللي ولات تتردد كثيرا على لسان يعني المرتفق فهاذ الإقليم هذا.

بالنسبة للمناطق في المركز ديال دائرة البروج ودائرة بن أحمد، ولات واحد اللازمة أنه أي مرتفق "سير، سير، سير لسطات".

بالنسبة للمرتفقين ديال مستشفى الحسن الثاني ولات لازمة أخرى أنه "سير، سير للدار البيضاء"، وبالتالي أنه هاذ الواقع اللي نلخصو أنا في واحد الجملة أنه سطات تئن تحت وطأة كل الأعطاب الممكنة اللي ممكن تعرفها المنظومة الصحية، لا نجادل في المجهود الذي تقومون به، السيد الوزير، ولكن يكفي أنه نعطيكم واحد المعطيات حول هاذ التشخيص هذا قبل ما نحللو.

أنه كاين ضعف البنيات التحتية وانعدامها في بعض المجالات، يكفي على أنه بعض المطالب الناس تيأكدو، تيطالبو غير بمجرد ممرضة في مركز صحي فواحد الجماعة قروية.

التجهيزات، كيف ما ذكرتو، والمعدات الطبية كاينة في مستشفى الحسن الثاني، ولكن الحاجة إلى من يفعل هاذ المعدات.

كاين حتى قسم المستعجلات في مستشفى الحسن الثاني، يعني إشكال عويص، كاينين المعدات، كاينين التجهيزات، ولكن الأطر الكافية والموارد التمريضية والموارد الطبية أنها كاين واحد الخصاص مهول، كاين ما يسمى بـ (l'abandon de poste) ما كاينش تعويض ديال الكادر البشري.

وبالتالي، هذا يعني كيجعل أنه المواطنين في إقليم سطات، كيطالبو بالزيارة ديال السيد الوزير، زيارة ميدانية، لأنه ليس من رأى كمن سمع.

وشكرا السيد الرئيس.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

التعقيب للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فأنتم تعلمون أنكم ساهمتم فهاذ الإخراج ديال الوظيفة الصحية والمجموعات الصحية الترابية والمآل ديالها، اللي خصنا نشاهدو على أرض الواقع واللي غادي تقلب هاذ المفاهيم كلها وهاذ المنظور كلو غادي يتبدل، لأن سطات عندها الموارد البشرية ولكن ما كتبقاش فنفس المكان ديالها، كيتنقلو للدار البيضاء، كذلك حتى المرضى.

اليوم غادي تنعكس هاذ المفاهيم هاذي، ملي غتدخل هاذ الإجراءات ديال الوظيفة الصحية واللي فيها تحفيزات على المستوى المحلي، فبالتالي كاع المهنيين غادي يبقاو فالأماكن ديالهم، وغادي يبداو يستقطبو.

أنا تنظن المسألة ديال وقت، هذا ناهيك على أن يعني ملي كنقبط أنا سطات وكنحطها فالجهة ديالها كاملة ديال الدار البيضاء- سطات، راه كتلقاها من بين الجهات اللي كتستافد من عدد ديال الموارد البشرية، إلا أن التوزيع ديالهم ما مديورش بواحد الطريقة اللي هي منصفة باش يمكن لها تخدم العالم القروي وكذلك العالم الحضري، أنا كنظن غادي نخدمو، غادي نزور سطات إن شاء الله بإذن الله، وغادي نخدمو تماكين، ونقدرو نديرو اجتماع ونهضرو فهاذ السياسة الجديدة الصحية اللي يمكن لها ترجع بالنفع إن شاء الله على الإقليم ديال سطات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال الموالي موضوعه "انتشار التسممات الغذائية ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

السي لحسن، تفضلو.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

عن انتشار التسممات الغذائية ببلادنا نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

إن نجاح مهمة السلامة الغذائية هو رهين العمل التشاركي بين العديد من القطاعات، ماشي مهمة خاصة بوزارة الصحة بوحدها، والذي يجمع بين الوزارات المعنية والجمعيات غير الحكومية والمجتمع المدني مع ضرورة تفعيل اللجان التقنية والعلمية ووجوب الأخذ بالخبرات المتخصصة في هذا المجال.

فتتطلب السلامة الغذائية وضع إستراتيجية وطنية، خاصة تضمن سلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية بدء من الحصاد، التصنيع، التخزين، التوزيع، الإعداد والاستهلاك، هاذ الإستراتيجية تقوم على ثلاثة ديال المبادئ:

- المبدأ الأول: السلامة الصحية؛
- المبدأ الثاني: المراقبة الوبائية؛
- المبدأ الثالث: اليقظة الصحية.

فوزارة الصحة تتوفر على واحد المركز هو المركز المغربي لمحاربة التسمم واليقظة الدوائية، من خلال اليقظات الصحية لتتبع الحالات الوبائية لجميع التسممات في المغرب.

ويلاحظ من خلال تحليل المعطيات اللي كيتوفر عليها هاذ المركز هذا، أن التسممات الغذائية تحتل المرتبة الثالثة من مجموع التسممات في المغرب، يعني 20% ديال التسممات هي راجعة للتسممات الغذائية، حيث أنها تشكل عبئا ثقيلا على نظام الرعاية الصحية وتضر بالاقتصاد الوطني والسياحة والتجارة.

وخلال سنة 2019 سجل المركز المغربي لمحاربة التسمم 1371 حالة تسمم بالأغذية، 55.8% من الحالات هي حالات جماعية للفئات العمرية الأكثر إصابة هي فئة البالغين 52%، ومن بعد منها الأطفال 20.27%، كذلك 63.7% من هاذ التسممات وقعت فالمناطق الحضرية ماشي فالمناطق القروية.

ويتمثل دور المركز المغربي لمحاربة التسمم واليقظة الدوائية في حالات التسممات الغذائية في التدخل عبر المداومة 24/24 ساعة طيلة أيام الأسبوع، لمنع تفاقم الحالة الصحية للمصابين وإعطاء النصائح الأولية، وبهذا يقوم بترشيد النفقات الصحية.

كذلك، تتبع الحالات الوبائية لهاذ التسممات الغذائية والقيام بحملات تحسيسية عبر الصحافة والإذاعة والتلفزة، وكذلك في البرامج ديال المدارس بمساهمة الأكاديميات الجهوية.

كذلك، القيام بإنذار عند الحاجة قصد أخذ الإجراءات اللازمة لتفادي تفاقم الحالات.

وللإشارة كذلك، فإن كل إقليم توجد فيه خلية مختصة تضم ممثلي وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة الفلاحة ووزارة الداخلية والمكاتب الصحية والمكتب الوطني للسلامة والصحة الغذائية ولغيره التي تقوم بدورات لمراقبة جودة المواد في الأسواق وتتدخل فور وقوع حالة تسمم غذائي للقيام بالتحريات اللازمة، وأخذ عينة من المادة المسببة للتسمم قصد تحليلها وتقييم نظافة الأماكن المخصصة لتحضير الطعام، وكذلك معاينة الحالة الصحية للعاملين في هذا القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تعقيب المجموعة المحترمة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

من المعلوم أنه تقريبا غنتفاهم مع السيد الوزير، نفس الأطروحات اللي طرح، من المعلوم أن حالة التسمم الغذائي تكون في أحيان كثيرة نتيجة عن فساد المنتوجات الغذائية أو انتهاء تاريخ صلاحيتها أو الأطعمة المعدة والجاهزة المعروضة للبيع التي يتم التعامل معها أو تخزينها في ظروف صحية لا تضمن سلامتها.

حيث إن المخاطر ذات الطبيعة الكيميائية تمثل أحد المصادر الرئيسية للأمراض الكيميائية التي تنقلها الأغذية، واعتبارا أن وزارة الصحة هي الجهاز المسؤول عن الصحة العمومية فعليها أن تكون واعية بالأهمية التي تكتسيها المنتجات الغذائية فيما يخص جودتها وفعاليتها وسلامة استعمالها وفرض مراقبة جودة هذه المواد قبل تسويقها والعمل على تطويرها نظام لليقظة يهدف إلى التحسيس والتوعية بمخاطر المضار الصحية للتسممات الغذائية، وإطلاع المستهلك كذلك على مختلف الطرق الوقائية والتنبيه لبعض السلوكيات الغذائية غير السليمة، وكذا تشديد المراقبة على مختلف المطاعم والمحلات التجارية التي تشهد إقبالا كبيرا وما يرافق ذلك من مخاطر صحية على المستهلكين.

السيد الوزير،

ومن جهة أخرى يقتضي الأمر تكثيف المجهودات من طرف رجال المراقبة المحلية المختلطة من أجل المساهمة الفعالة في حملات المراقبة التي يتم تنظيمها على صعيد المصالح الاقتصادية للعمالات والمقاطعات مع ضرورة التنسيق مع مختلف المصالح المعنية بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، فضلا عن الدور الذي يلعبه المركز المغربي لمحاربة التسمم واليقظة الدوائية في تعزيز المراقبة الصحية للمطاعم والمحلات والمأكولات الجاهزة وتبني إستراتيجية موحدة للمراقبة وتتبع الجوانب الصحية لتهيئة المأكولات.

السيد الوزير،

شهدت السنوات الأخيرة توالي حالات التسمم الغذائي في المملكة بشكل يبعث على الانزعاج لتزامنها مع ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف بمناسبة العطل، حيث يكثر الإقبال على المطاعم والفنادق ومحلات الوجبات

الخفيفة، الذي يشهد إقبالا مكثفا على المطاعم والفنادق ومحلات الوجبات الخفيفة، وهو ما يطرح علامة استفهام كثيرة حول مراقبة المطاعم الجماعية وحماية المستهلك المغربي من التجاوزات التي تهدد سلامته الصحية.

وتكرر حالات الإصابة بالتسمم الغذائي يضع الرقابة الصحية على المطاعم ومحلات بيع اللحوم والحلويات والألبان وغيرها من الأطعمة المخولة قانونيا للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (l'ONSSA[5]) في قفص الاتهام، خاصة وأنه عشرات المطاعم والفنادق، بما فيها المصنفة، والذي يرتادها العشرات من المواطنين يوميا تفتقر للمعايير الصحية الموصى باعتمادها، فضلا عن وجود خصاص مهول على مستوى الموارد البشرية في المصالح المختصة بمراقبة المنتجات الغذائية وقلة التحليلات المخبرية على المستوى الوطني نظرا لتمركزها في المدن الكبرى دون غيرها.

السيد الوزير،

يتضح جليا أن حكامة السلامة الصحية للأغذية ببلادنا تعتمد على نظام تعدد المتدخلين والاشتراك في المسؤولية بين العديد من القطاعات الحكومية والمؤسسات التي تعمل بشكل معزول، ويظل التنسيق فيما بينها موسميا فقط خلال شهر رمضان، العيد الأضحى ... إلخ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن إلى السؤال التاسع والأخير في هذا المحور موضوعه "الخطة المعتمدة لمواجهة نقص بعض الأدوية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

الأستاذة زهرة تفضلي.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعتبر توفير الأدوية وبدائلها بكميات كافية وبأسعار في متناول المواطنات والمواطنين وضمان توزيعها العادل في جميع مناطق المملكة من الحقوق الدستورية الأساسية، ومدخلا أساسيا لإنجاح ورش تعميم التغطية الصحية وتعزيز مقومات السيادة الدوائية الوطنية والأمن الصحي.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة على مستوى إنتاج وتسويق وتوزيع الأدوية، لازالت بلادنا تعاني من انقطاع أو نفاذ بعض الأدوية بين الفينة والأخرى، خاصة تلك المستعملة في علاج الأمراض المزمنة، مما يشكل تهديدا لصحة المرضى.

وفي هذا الإطار، نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الخطة المعتمدة لمعالجة هذا الوضع؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة المحترمة،

إن مشكل انقطاع تموين الأدوية يعتبر حقيقة مصدر قلق للصحة العمومية، ويرجع هذا الأمر إلى عدة أسباب لازم ما نعرفو أشنو هي الأسباب باش يمكن لنا نقولو أشنو يمكن لنا نديرو.

أولا من الأسباب الأولى انقطاع تزويد المؤسسات الصناعية بالمواد الأولية المستعملة في صناعة الأدوية، ملي ما كتكونش (la matière première) ما يمكنش الدواء يكون.

انقطاع المنتوج في البلد المصنع أو مشكلة في جودة الدواء خلال تصنيع المنتوج المستورد، كيوقع مشكل في التصنيع ديال الدواء واحد (le lot) ماشي هو هذاك، خصو يتلاح (donc) كيولي انقطاع ديال الإمدادات.

الأدوية التي لا يوجد لها دواء جنيس مسوق في المغرب وتوجد في حالة احتكار حتى هذه كتكون من الأسباب اللي كتقدر تهدد لنا بالانقطاع، كما أن المؤسسات الصناعية المحلية المصنعة للأدوية ملزمة باحترام واحد المخزون احتياطي للأدوية طبقا للمرسوم 02.263 بتاريخ 2002/06/12 من أجل تدبير مرحلة الانقطاع إلى حين تسوية الوضعية.

وتيمنا بالتجربة الهامة التي عاشها قطاع الصحة في الإطار ديال.. خلال جائحة كوفيد وتماشيا مع ثوابت السياسة الدوائية والتي جعلت من توفير حاجات المواطنين من الأدوية الأساسية الموثوقة السلامة والفعالية والجودة بكمية كافية وبصورة منتظمة بأقل تكلفة ممكنة للمواطن وللدولة هدفا أساسيا، خصوصا في مشروع تعميم الحماية الاجتماعية؛ ولتحقيق هذا الهدف الوزارة تتخدم على جوج دالمحاور:

- المحور الأول اللي هو على المستوى القريب الأمد:

- تشجيع تسجيل أدوية مماثلة جنيسة جديدة لتوفير البديل للدواء الذي هو في حالة احتكار؛
- مراقبة دائمة ومتواصلة للمحزون الاحتياطي الشهري للأدوية للمؤسسات الصناعية من طرف المرصد الوطني لمراقبة الأدوية ومواد الصحة التابعة لمديرية الأدوية والصيدلة؛

[5] **O**ffice **N**ational de **S**écurité **S**anitaire des produits **A**limentaires.

- تشكيل واحد اللجنة اللي تشكلت استشارية تضم جميع الفاعلين في القطاع من أجل تحديد الاحتياجات الأساسية من الأدوية والمنتجات الصحية المعنية بالمخزون الاستراتيجي.

- أما على المستوى المتوسط والبعيد الأمد، فكاين البرنامج الوطني لمحاربة فقدان الأدوية ومواد الصحة، وكذلك الإستراتيجية الوطنية لتشجيع الصناعة المحلية للأدوية والمواد الصحية، حيث ترتكز على محاور أهمها تشجيع استعمال الدواء الجنيس إلى جانب تحفيز الاستثمار في الصناعات التحويلية المرافقة لصناعة الأدوية، مثل المواد الخام ومواد التعبئة وتشجيع الصادرات الدوائية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الوزير المحترم.

صحيح، هناك مجهودات لا يمكن نكرانها لكن الانقطاعات المتكررة لبعض الأدوية كما هو الشأن، غادي نعطيو واحد 2 أمثلة: (Levothyrox, Depakine) لعلاج الصرع، تطرح أكثر من سؤال لدى المواطنات والمواطنين، وتثير الشكوك حول أسباب انقطاعها، خاصة وأن البدائل باهظة الثمن ولا يتم استرجاع مصاريفها إلا على أساس الأدوية الجنيسة أو منخفضة التكلفة.

صحيح أن بعض الأدوية قد تكون في المندوبيات وفي المراكز الصحية، ولكن المواطنات والمواطنين تيمشيو للصيدليات، وبالتالي يجب تجويد التواصل مع المواطنات والمواطنين باش يتوجهو لهذه المراكز.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أن معالجة هذا الإشكال يتطلب بالضرورة:

- اعتماد مقاربة استباقية فيما يتعلق بانقطاع أو نفاذ الأدوية من طرف الوزارة الوصية وتحمل مسؤوليتها لإلزام المصنعين كما جاء في تدخلكم المحليين للأدوية والمختبرات باحترام القوانين ذات الصلة وبتوفير وحسن تدبير المخزون الاحتياطي للأدوية؛

- تشجيع البحث العلمي واعتماد صناعة دوائية تنطلق من الاحتياجات الفعلية للبلاد وتحفيز المختبرات المحلية على الرفع من وتيرة تصنيع الأدوية، لاسيما من خلال حذف الضرائب المطبقة على مدخلات صناعة الدواء وعلى بعض الأدوية المرتفعة التكلفة، كما هو الشأن بالنسبة لأدوية تصلب اللويحي، حيث تصل الضرائب إلى 24% من ثمن هاذ الأدوية، مما يرفع من تكلفة العلاج؛

- توسيع لائحة الأدوية المقبول استرجاع مصاريفها في إطار نظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض لضمان اللجوء إلى البدائل الدوائية في حالة الضرورة، وهذا هو بيت القصيد، لأن يجب، الناس تتشري الدواء غالي وكترجع ليها بمصاريف قليلة.

وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

هل من تعقيب السيد الوزير؟

تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيدة المستشارة المحترمة،

كنشكرك على الحقيقة ديالك، لأن قلت بأن الدواء كيكون في القطاع العام ولكن ما كيكونش في القطاع الخاص عند الصيدليات وهذا ماشي راجع لانقطاع المواد الخام، فبالتالي كيكون مسألة تتعلق بصفقات تجارية ما بين الصيدلاني والموزع ديالو وهذا ما كندخلش فيها وزارة الصحة.

أما (Levothyrox) و(Depakine) موجود فالقطاع العمومي، ولكن إلى جيتي تشوف آخر السنة ملي كيبداو الصيدليات كيبغيو يديرو (bilan) ديالهم والموزعين تيديرو (bilan) ديالهم، كيكون بيناتهم صفقات تجارية، فبالتالي ما كيمكنش يوزعو لهم الأدوية فالوقت المناسب باش يمكن يكون متواجد في الأسواق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، وشكرا على المساهمة القيمة في هذه الجلسة.

نمر الآن لآخر محور في هذه الجلسة، ونبدأ بالسؤال الأول الموجه لقطاع الصناعة والتجارة وموضوعه "تعزيز وتقوية المنظومة القانونية الخاصة بحماية المستهلك".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضلو السيد الرئيس، السيد الرئيس السي الخمار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن إستراتيجية وزارتكم لتعزيز وتقوية المنظومة القانونية الخاصة بحماية المستهلك؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد رياض مزور وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم، شكرا على هاذ السؤال الهام.

أولا، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ومبروك عليكم هاذ الأيام الفضيلة والأخيرة من شهر رمضان الأبرك.

بالنسبة لوزارة الصناعة والتجارة، تعتبر نفسها كمكون أساسي من الحركة الاستهلاكية وتعتمد على جمعيات المستهلكين من أجل مراقبة الأسواق وتطوير الحقوق ديال المستهلكين.

يمكن لي اليوم نأكد لكم أن الوزارة أحالت على الأمانة العامة للحكومة يوم 15 مارس في اليوم الوطني للمستهلك قانون جديد من أجل تحيين القانون اللي اليوم كيأطر حماية المستهلك واللي كيدخل مفاهيم جديدة بالنسبة للمنصات الإلكترونية، بالنسبة لفترات انخفاض الأثمنة وبالنسبة أيضا للقروض المسماة بالقروض المجانية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تعقيب الفريق المحترم، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم الواضح.

من المعلوم أن القانون اللي ذكرتوه جاء استكمالا للمنظومة القانونية الحالية الخاصة بحماية المستهلك ووضع إطار ملائم لتعزيز دور جمعيات حماية حقوق المستهلك.

لكن، السيد الوزير المحترم، وفي ظل سياق عالمي يتميز بأزمات متعاقبة انعكست آثارها سلبا على استمرارية وانسيابية سلاسل التوريد، حيث أصبح المستهلك يواجه مجموعة من المخاطر المرتبطة بصحته أولا وبارتفاع الأسعار ثانيا، إضافة إلى إشكال المضاربة، الأمر الذي يرفع من أثمان المنتجات الغذائية الأساسية في الأسواق المغربية.

وعليه، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نرى أنه أصبح من الضروري تحيين المنظومة القانونية المرتبطة بحماية المستهلك، وجمع شتاتها المتفرق بين القطاعات والذي يجعل التدخل والمسؤوليات متفرقة وغير محددة بشكل مضبوط.

فمثلا وزارة الفلاحة ينتهي دورها عند الإنتاج، فيما تقع مسؤولية التسويق على وزارة التجارة والصناعة باعتبارها وسيطا بين المستهلك والمنتج، وهنا يجب في نظرنا إعادة النظر في أدوار وزارة التجارة والصناعة فيما يتعلق بتدبير الأسواق المغربية، حيث أن هذه الأسواق تدبر بطريقة في بعض الأحيان يعني طريق العشوائية في بعض المدن المغربية، سواء تعلق الأمر بالقطاع المنظم أو غير المنظم.

السيد الوزير المحترم،

رغم أننا نطالب بتحديث المنظومة القانونية لحماية المستهلك، غير أننا لابد من الإشارة إلى ضرورة تعزيز التحسيس بالنسبة للمستهلك المغربي حتى يتحمل جزءا من المسؤولية على ممارسته هو أيضا ناحية الرقابة والتبليغ وعدم التسامح مع أي موزع لمنتوج قد يشكل ضررا لصحة المستهلكين، خاصة في ظل تزايد التجارة الإلكترونية التي أصبحت تعرف كثيرا من إشكال، يعني، الغبن والتدليس والنصب والاحتيال.

وفي الأخير، لا يسعني إلا التنويه والإشادة بالمجهودات العالية التي تقوم بها الوزارة والمصالح التابعة وكل المتدخلين في مجال ضبط الأسعار وحماية المستهلك من كل أشكال التلاعبات والمضاربات، وهي المجهودات التي انعكست على مجموعة من أسعار المواد الاستهلاكية التي عرفت تراجعا ملحوظا، وأعيد تراجعا ملحوظا.

لا يسعنا في الختام سوى التنويه بمختلف المجهودات التي تبذلونها من أجل النهوض بهذا القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا السيد المستشار المحترم على الكلمات الطيبة ديالكم.

بالنسبة لجمعيات حماية المستهلك أولا، بغيت من هاذ المنبر نشكرهم على المساهمة ديالهم في رقابة الأسواق وحماية حقوق المستهلكين وحماية أيضا سلامة المستهلكين، الدور اللي تيلعبوه دور مهم ومهم جدا، واحنا تنعتمدو عليهم كوزارة من أجل مراقبة السوق مراقبة يومية وبدون المساهمة ديالهم، ما كانش المراقبة تكون فهاذ المستوى، بالأخص بالنسبة لهاذ الفترة الأخيرة اللي كتخص مراقبة الأسعار والتصدي للمضاربين؛ بغيت نشكرهم بصفة رسمية من هاذ المنبر.

بالنسبة للتجارة الإلكترونية، جاء هاذ مشروع القانون باش يعطي تعاريف جديدة وإمكانيات جديدة من أجل المراقبة ديال هاذ المنصات والمراقبة ديال هاذ الواردات، وبالأخص المسؤولين على هاذ المنصات والتعريف عليهم، بالأخص بالنسبة للسلع اللي تتدخل المغرب، بعض المرات تيكونو منصات عالمية وخصهم يكون عندهم مسؤول في المغرب اللي غادي نتحاور معه، وهاذ الشي اللي جاي به هذا القانون، وإن شاء الله غنقدموه أمام مجلسكم الموقر باش تجودوه وتحسنوه، ولكن الهدف ديال مشروع هاذ

القانون هو أننا نتمكنو من تقنين هاذ التجارة الإلكترونية.

ثانيا، هي فترات انخفاضات، احنا تتعرفو بأن (les soldes) اللي معروفين كل واحد تيديرهم وقت ما بغى ويمكن لو كل دكان يخرجو، غنقننو هاذ الفقرات باش يكون أكثر تحكم وأكثر شفافية بالنسبة للمستهلك على أشنو هوما الإمكانيات المتاحة في هاذ الفترات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ننتقل مباشرة إلى السؤال الثالث، ما دام السؤال الثاني تم سحبه من قبل الفريق المعني.

موضوع السؤال الثالث "تنظيم التجارة الجائلة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السي عبد اللطيف.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

السيد الوزير المحترم،

الإخوة والأخوات المستشارين المحترمين،

أسائل السيد الوزير عن الإجراءات التي تعتزم الوزارة اعتمادها لتأهيل قطاع التجارة الجائلة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال الهام.

في الحقيقة كانوا عدة برامج وعدة تجارب من أجل إدماج تجارة المتجولين في المغرب، واحنا تنعرفو آخر برنامج هو برنامج اللي قامت به المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين فترة 2015 و2018، اللي واكبت 86.000 من 626.000 تاجر متجول فهاذ الفترة، وخرجنا منها من بعض المعلومات على هاذ التجار وبعض القناعات من أجل إنجاح هاذ البرامج، المعلومات هو أن التاجر المتجول هو في أغلبية الأحيان رجل اللي عندو أكثر من 40 سنة، المدخول ديالو تقريبا 4000 درهم، كان 3100 درهم ف 2014، ولكن هاذي تسع سنين تطور بين 4000 و4200 درهم شهريا، أشنو هوما القناعات بجوج؟

أولا وقبل كل شيء، ولا القناعات بثلاثة:

- أولا وقبل كل شيء، كل عمل وكل برنامج خصو يكون برنامج محلي، برنامج ترابي؛
- القناعة الثانية هو أن العرض خصو يكون متفوق على الطلب، يعني لكل ممارس ولا اللي واحد بغا يمارس التجارة المتجولة خصو يكون عرض بديل، بديل أما يدخل سوق منظم، أما يدخل فبرنامج كبرنامج "أوراش"، أما عرض آخر باش يمكن لو يترزق؛
- القناعة الثالثة أن ملي يكون العرض البديل ما يكونش السماح كليا فالمجال الترابي لممارسة هاذ التجارة المتجولة بدون.. الممارسة بلا ما يكون ذاك الشي مقنن ومؤطر.

ملي كتكون هاذ القناعات بثلاثة وكيجيو المنتخبين أو كيجيو السلطات وكيطالبو المواكبة ديال الحكومة وديال وزارة التجارة والصناعة، بالأخص احنا جاهزين غير يكونو، تكون هاذ الرؤية ويكونو هاذ القناعات المشتركة، احنا جاهزين باش نشتغلو مع كل المدن، من أجل إدماج هاذ التجار المتجولين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تعقيب الفريق المحترم، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير، على هاذ الإجابات الواضحة، واللي أعطت.. كتبرهن على أن هناك واحد الرؤية، وأنه من خلال ما يعرف على الجدية ديال السيد الوزير، أنه هاذ الإرث اللي كان التراكم لمدة سنوات في حكومات متعاقبة، فهاذ الظاهرة بقات لا تزال مستعصية وتعتبر من ظواهر الاقتصاد غير المنظم، بل هناك من اعتبرها فبعض الحالات كبطالة مقنعة.

والأهداف ديالها واحنا كنعرفو الانعكاسات ديالها هو أنه تحريم العاملين بهاذ القطاع من الشغل اللائق والحماية الاجتماعية، كما أنها تنافس المقاولات المنظمة وتضيع على الدولة مداخيل ضريبية مهمة.

لهذا، ربما الرؤية ديال السيد الوزير، بغيت نعرف بالضبط أيضا واش هناك واحد الجرد يعني كامل، باش نعرفو العدد تقريبا ديال الناس الذين يتعاطون التجارة الجائلة، فهناك هاذ الظاهرة تستفحل للأسف في كثير من المدن، ولابد من التأطير ديال هاذ النشاط الاقتصادي من الناحية القانونية والإدارية اللي خلق مناخ ملائم للعمل في فضاءات مخصصة للتجارة الجائلة أكثر تنظيما، لأنه كنلاحظو بأنه المبادرات في العديد من المدن المغربية اللي تدارت فيها أسواق نموذجية، إلا أن هاذ الباعة ما كيتجاوبوش معها إيجابا، وبقات بعض الأسواق اللي مبنية وبقات فارغة، فلابد من إبداع أفكار.

وأنا كنظن بلي وزارتكم قادرة على ذلك باش تبقى البصمة، احنا كفريق استقلالي لنا يعني القناعة الكافية، لأنه الحكومة الحالية إن شاء الله ستنجح في تأطير هاذ الظاهرة والعمل على انحصارها، وأيضا العمل على انخراط أكبر كما، هذا كيبان لي فواحد المنظور، أنه السلطات العمومية والجماعات المحلية والإدارة المعنية تقوم بالدور اللازم، ولكن هناك واحد المؤسسة يبدو لي أنه

يجب إشراكها أكثر وهي غرف التجارة والصناعة، التي يجب بشكل من الأشكال مثلا أنه تنخرط بطريقة عملية في تحسين الوضع ديال هاذ التجارة الجائلة وتدبيرها، لأنه كثير من الأعضاء ديال الغرف فهم يأتون من هاذ التجارة الجائلة وأعضاء ديال غرف التجارة والصناعة.

فالأخير، أنا كنظن بأن هذه فرصة للعمل على انخراط هاذ الشريحة من التجار في مشروع تعميم التغطية الصحية وغادي يكون هذا هو المدخل ربما الأساس اللي يسهل المأمورية على إدارتكم، أنه يتم التعامل بطريقة ناجعة لإخراج هاذ القطاع من القطاع "غير المهيكل" إلى "القطاع المنظم"، لأنه عنده انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الوطني، وخصوصا أنه تنشوفو العدد الهائل ديال الناس، شريحة ديال الناس اللي تيشتغلو في هاذ الميدان.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

هل من تعقيب السيد الوزير؟

تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا.

بعجالة، الجرد راه كل نهار ورزقو، حيث احنا تنعرفو عندنا المغرب اللي ما عندو ما يدير راه تيخرج يبيع النعناع، إذن هذا البائع المتجول هو إمكانية باش كل واحد يترزق في بلادنا على حسب الوضعية ديالو.

ثانيا، أحسن بديل وأحسن برنامج هو تقوية فرص الشغل، تقوية فرص الشغل احنا تنشتغلو عندنا التزام كحكومة من أجل خلق مليون فرصة شغل ساخية، أنتوما عرفتو بأن بحال دبا تيكون الجفاف راه تتقوى الظاهرة، ملي تيكون لبني عاود ثاني نازل راه تتقوى هاذ الظاهرة، خص الدعم أيضا في الاقتصاد الوطني.

وثالثا، بحال اللي قلت لكم، يكونو هاذ القناعات واجدين، واحنا عندنا البرامج وعندنا الإمكانيات باش نواكبو 2 د المدن اللي عندهم نماذج ناجحة، العيون وبركان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الرابع والأخير في هاذ المحور، موضوعه "تقييم السياسة الصناعية الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

السي يونس، تفضل.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

لا خلاف أن الصناعة الوطنية عرفت واحد التطور هيكلي في العقدين الأخيرين، إلا أنه لازالت تسجل بعض التحديات والإشكاليات.

على هذا الأساس نسائلكم على الخطوط العريضة لسياسة الحكومة في أفق بلوغ السيادة الصناعية الوطنية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضلوا السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال الهام.

وفي الحقيقة ماكاين أحسن تقييم للسياسات الصناعية اللي عرفتها بلادنا خلال هذا العقدين، لا التقييم اللي أعطانا سيدنا الله ينصرو خلال اليوم الوطني للصناعة والدور اللي تتلعبو الصناعة من أجل خلق فرص الشغل وتنمية الصادرات.

اليوم، التوجيهات ديال العهد الجديد اللي أعلن عليه سيدنا، الله ينصرو، بالنسبة للصناعة الوطنية، هو واضح، سيادة كوسيلة وكهدف، أولا وقبل كل شيء، توفير ما يحتاجونه المواطنين، هذا الهدف هو الوسيلة، هو المساهمة لتوفير كل ما يحتاجه الشركاء بالنسبة لتقوية السيادة ديالهم، وهذا اللي غادي يمكن المنظومة الصناعية ديالنا باش تقوى.

الأولوية اللي أعطانا سيدنا أولوية واضحة وهي أم المعارك، هي خلق فرص شغل قارة ودائمة للشباب ديالنا، وأعطانا توجيهات اللي هي باينة بالنسبة لتقوية العنصر البشري، بالنسبة للابتكار، بالنسبة للإخلاء من الكربون، بالنسبة للارتقاء بالمنظومة الصناعية وأيضا بالنسبة للنجاعة المائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

تنشكركم على الجواب ديالكم، وكنودو في الفريق الحركي نسجلو بعض المقترحات والملاحظات ديالنا.

قطاع الصناعة أضحى تيشكل واحد القطاع إستراتيجي في بلادنا، تيساهم بـ 18% من الناتج الخام وتيشغل أكثر من 22% من اليد العاملة النشيطة، وبلا شك أن المجهودات اللي دارتها الحكومات المتلاحقة في 15 سنة الماضية

كان لها واحد الأثر إيجابي، والنتيجة أن بلادنا اليوم كتحتل مراكز متقدمة ليس فقط إقليميا ولكن دوليا في بعض الصناعات، كقطاع الطائرات، صناعة السيارات والنسيج.

وهنا كما أشرتو، السيد الوزير، نود أن ننوه بمضامين الرسالة الملكية السامية للمشاركين في الدورة الأولى من اليوم الوطني للصناعة، واللي في نظرنا شكلت واحد خارطة طريق من أجل نهضة صناعية حقيقية في بلادنا، واحد خارطة طريق اللي كتجعل من السيادة الصناعية جوهر للسياسات العمومية.

السيد الوزير المحترم،

أزمة كوفيد ومن ورائها الحرب في شرق أوروبا عرات الغطاء على مجموعة من الاختلالات، السنة الماضية وحسب المعطيات الرسمية 12.480 مقاولة أعلنت الإفلاس ديالها وهاذ السنة هذا الرقم مرشح أنه يتجاوز 13.000 مقاولة.

كنساءلكم، السيد الوزير، على الإجراءات ديال الحكومة ديالكم من أجل الحد من هاذ النزيف في ظل الارتفاع غير المسبوق لمعدلات التضخم وارتفاع نسبة الفائدة اللي وصل لـ 3%؟

السيد الوزير،

اليوم لا حديث في الشارع العام المغربي ولا في الصالونات السياسية على واحد 2 ولا 3 ديال المواضيع أساسية، الأمن الغذائي والفلاحي والأمن الصحي، اليوم إذا كنا كنهضرو على واحد أمن فلاحي وأمن غذائي وأمن صحي احنا محتاجين لصناعة فلاحية، لصناعة غذائية وصناعية صحية اللي تقدر تحد من الاعتماد الشبه الكلي للمغرب على المنتوجات الدولية.

حاجة مهمة اللي لازم نشيرو لها على أن الطموح ديالنا جميع كشباب، لا أنتم في السلطة التنفيذية، لا احنا في السلطة التشريعية، باش ننجحو هاذ الرؤية اللي بغاها سيدنا لقطاع الصناعة في بلادنا.

وهاذ الإنجاح هذا ما غادي يكون إلى ما قدرناش نخلقو واحد الأرضية جديدة لتشجيع الاستثمار في القطاع ومدخل لتحفيز المقاولة الوطنية جبائيا وعقاريا وتمويليا.

وهنا كنستغل الفرصة، السيد الوزير، باش ننقل لكم واحد الامتعاض ديال مجموعة من الفاعلين الشباب في القطاع الصناعي، اللي للأسف كيتأخر التأشير على مشاريع المواكبة ديالهم في إطار برنامج "استثمار"، هنا كنخص بالذكر المشاريع اللي أقل من 50 مليون درهم واللي هي فالحقيقة كتشكل النواة ديال القيمة المضافة وديال التشغيل في بلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هل من تعقيب السيد الوزير؟

تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

كنشكركم على هاذ الكلمة وكنشكركم على هاذ الإشارة بالنسبة للمقاولة الصغرى والمتوسطة اللي هي معظم فرص الاستثمار اللي عندنا فالصناعة في بلادنا.

- بالنسبة للسيادة الصناعية باش نعطيكم بعض الأرقام اليوم: 86.8% ديال الصادرات المغربية هي صادرات منتوجات صناعية؛

- ثانيا، اليوم كنتوفرو على 1600 مشروع وشوية أكثر، الغلاف الإجمالي ديال هاذ الاستثمارات 125 مليار ديال الدرهم من أجل توفير 320.000 منصب شغل إن شاء الله في السنوات الثلاثة المقبلة، تخلقات منذ بداية الولاية إلى نهاية فبراير ديال هاذ السنة الحالية 100 ألف منصب شغل صافي في القطاع الصناعي؛

- بالنسبة للشركات، للتوزيع، المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا: 596 مشروع من أجل خلق 26 ألف منصب شغل؛

- المقاولة المتوسطة: 817 مشروع من أجل خلق 70 ألف منصب شغل مباشر.

وهنا كنجي لكم للاستثمار، كاين إقبال كبير على الاستثمار في الصناعة، من الشباب ديالنا وحتى من الرأسمال الوطني اللي كيمثل 88% من الاستثمارات في الصناعة، كاين إقبال اللي هو كبير وكبير جدا، حيث وصلنا في نهاية مارس إلى الغلاف المالي اللي كان موجد لنا من طرف وزارة الميزانية باش نواكبو الاستثمار الصناعي بالنسبة للمقاولة الصغيرة والمتوسطة.

طلبنا اعتمادات إضافية باش نواكبو هاذ الدينامية اللي من شأنها خلق فرص الشغل، احنا في نقاش مع وزارة المالية والميزانية باش نجيبو نواكبو بطريقة أسرع وأنجع المقاولة الصغيرة والمتوسطة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كما نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

بهذا تكون الأسئلة قد استنفذت مطلبها واستوفينا جدول الأعمال.

نرحب بالسيد وزير الداخلية وننتقل للجلسة الخاصة بالتشريع.